المدخل

إلى مسند الإمام المبجل

أحمد بن حنبل

رحمه الله تعالى (١٦٤ - ٢٤١ هـ)

تأليف

د. سايي محمد صبح

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى مسند الإمام المبجل

أحمد بن حنبل

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية
قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٨/٧)

الرؤية: الريادة عالميًّا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد

www.awqaf.gov.kw

بسم الله الرحمن الرحيم

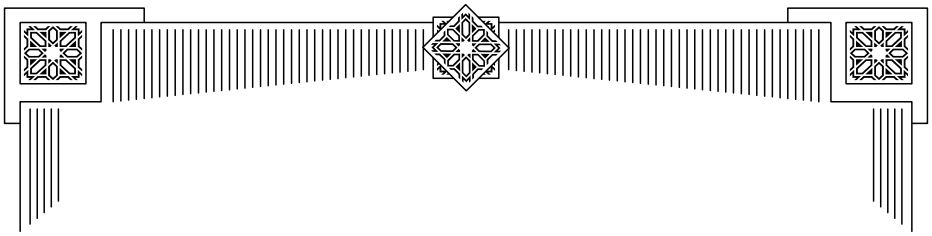

قالوا في الإمام أحمد بن حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال الإمام يحيى بنُ إبراهيم السَّلَماسِيُّ (ت٥٥٠هـ): «هو شيخ الأئمة، ومزكي الأمَّة، رفيعُ القدر والهمَّة، صيرفيُّ الأخبار، وقدوة العلماء في معرفة الآثار، إليه في فنونها الرَّدُّ والقبول، وله في عيونها الغُرر والحجُول، إمام الأنام؛ مفتي الأمَّة في الحلال والحرام؛ في علم الحديث بحرٌ زخَّار، وفي علم الفقه سماءٌ مدرار، وفي الزُّهد والتَّقوى الحسنُ البصريّ، وفي الرَّقائق والدَّقائق ذو النون المصريّ، وفي الورع سفيان الثَّوريّ.

مالِكُ أزمَّة العلوم في عصره، القائم بإحياء الدِّين ونصره، أقوى من ضرب في عصره عن بيضة الدِّين بالحسام المرهف، وأعلم من تمكّن في وقته في شاهق الملَّة الحنيفيَّة من الشِّعب الأشرف.

مشاهدُهُ في الذبِّ عن حريم السُّنَّة مشهورة، ومآثره في جمع الحديث مأثورة، وآية صبره في نصره السُّنَّة على جبينها مسطورة، تفسيره للقرآن درٌّ منظوم، ومسنده للحديث روضٌ مرهوم[(١)]، وسائر تصانيفه في أنواع العلوم وشيٌ مرقوم.

مسائله في الفقه جَنَّةٌ عالية، قطوفها دانية، ورَدُّه على الزنادقة دعوى

(١) الرِّهمة، بالكسر: المطر الضعيف الدائم، يقال: روضة مرهومة. القاموس المحيط ص١٤٤١.

التناقض على القرآن روضةٌ زاهرةٌ زاهية، ومقاماته في تمهيد قواعد السُّنَّة ظاهرةٌ بادية.

أبقى لنفسه بذلك ذكرًا سائرًا، وشرفًا شاهرًا، سحب بمكانه أذيال الفخر على السحائب، وجاز به أعلى المراتب والمناصب، رَضِيَتْ حكمتَه الحكماء، واختص بثمرة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

سار فضله في البدو والحضر، مسيرَ الشَّمس والقمر، شجرته في النَّسب خليليةُ الأصول والأغصان، إسماعيليةُ الفروع والقضبان، ربيعيَّةُ الأوراق والأفنان، شيبانيَّة الأعراق والقنوان، ذُهْلية الأخلاق في جميع الشأن، فهو إمام الأئمة للإسلام بمدينة السَّلام، عليه أفضل التحية والسلام»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): «الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشكَّ الشَّاكّين، فرحمة الله عليه من إمامٍ مقدَّم، وكبيرٍ مفهَّم، وعلى جميع أئمة المسلمين»[(٢)].

(١) ينظر: منازل الأئمة الأربعة ليحيى بن إبراهيم السَّلَماسي ص٢٣٢.
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية ٤/ ٢٨٦.

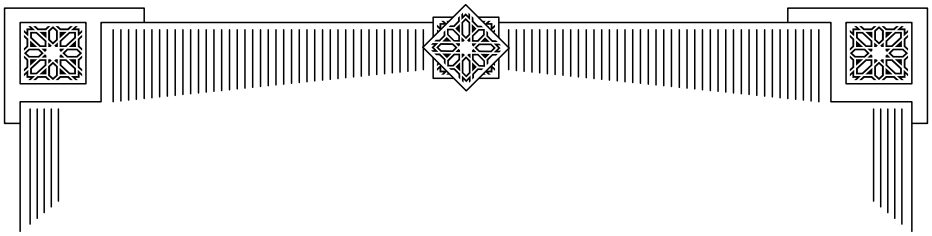

وقالوا في مسند الإمام أحمد بن حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

قال حنبل بن إسحاق (٢٧٣هـ): «جَمَعَنا عمِّي لي ولصالح ولعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه ـ يعني تمامًا ـ غيرُنا، وقال لنا: إنَّ هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثرَ من سبعمئةٍ وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإنْ كان فيه وإلا فليس بحجة»[(١)].

وقال شمس الدين بنُ الجزري (٨٣٣ هـ): «هو كتابٌ لم يُرْوَ على وجه الأرض كتابٌ في الحديث أعلى منه»[(٢)].

(١) خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني ص١٣.

(٢) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لابن الجزري ص٨.

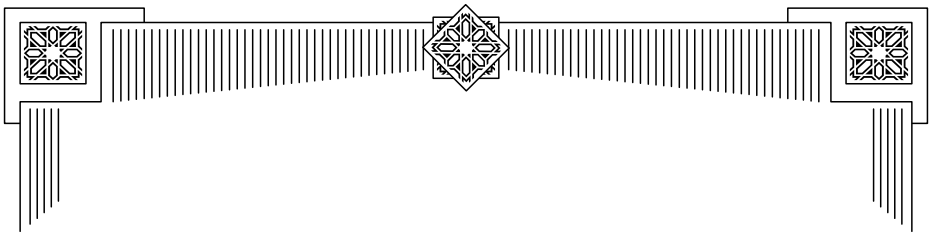

مقدمة المؤلف

الحمد لله الكريم المتعال، ذي العظمة والجلال، يُعزُّ من يشاء ويُذلُّ من يشاء، عزيز الشأن، عظيم الفعال، سخَّر لهذا الدِّين من يقومون على ثغوره مرابطين طول الأيام والليال، ثابتين راسخين لا يحيدون عنه إلى حين تحضر الآجال، فكان أهلُ الحديث ـ حقًّا ـ هم الرجال، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر لا يُخشى عليهم تغير ولا إبدال.

وصلى الله على من آتاه الله جوامع الكلم والأقوال، فكان كلامه مصدر التشريع، وأصل التفاريع، ومضرب الأمثال، فصلاة الله وسلامه عليه وعلى صحبه والآل.

أما بعد:

فإني أضع بين أيديكم مَدْخَلًا إلى مسند الإمام المبجَّل، أحمدَ بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، بغية التعريف بهذا الكتاب العظيم وبمؤلفه رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك استكمالًا لما قام به مكتب الشؤون الفنية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، من تخصيص مدخلٍ لكلِّ كتابٍ من كتب الحديث التي تمَّت قراءتها ضمن مشروع قراءة كتب السُّنَّة الذي قامت به الوزارة مشكورة.

وسيجد القارئ لهذا المدخل ما يقرّب المسند لقارئيه، ويوضح لهم بعض المعاني التي لا ينبغي أن تغيب عنهم من بداية قراءتهم للمسند،

من تعريف بمؤلفه رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهجه في تأليفه للمسند، وشيوخه وشرطه، وعنايته وتحريه، وعدد الأحاديث التي جمعها فيه ودرجتها، وما زاد فيه ابنه عبد الله من الأحاديث، وبينت مكانته عند العلماء وعظيم عنايتهم به.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، لأخي فضيلة الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف الكويتية، والباحث الشرعي في مكتب الشؤون الفنية، على ما تقدم به من جهد في مراجعة هذا المدخل وتدقيقه لغويًّا وعلميًّا، والملاحظات القيِّمة التي أبداها، فجزاه الله خير الجزاء.

والله تعالى من وراء القصد، أسأله التسديد والقبول.

خطة المدخل:

اشتمل هذا المدخل على بابين وخاتمة:

الباب الأول: حياةُ الإمام أحمد بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيه فصلان:

* الفصل الأول: سيرةُ الإمام أحمد بنِ حنبل الشخصية:

وفيه ستَّةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ومولدُه.

المبحث الثاني: صفاتُه، وهيبتُه.

المبحث الثالث: مالُه ومعاشُه.

المبحث الرابع: أولادُه.

المبحث الخامس: مرضُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ.

* **الفصل الثاني: شخصيَّةُ الإمام أحمد العلمية:**

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للعلم، ورِحلاتُه.

المبحث الثاني: حفظُه وغزارةُ فهمِه.

المبحث الثالث: تصدُّرُه للفتوى والتحديث.

المبحث الرابع: شيوخُه وتلاميذُه.

المبحث الخامس: مصنَّفاتُه.

المبحث السادس: ثناءُ العلماء عليه.

المبحث السابع: عقيدتُه.

المبحث الثامن: تمسُّكه بالسُّنَّة والأثر، وتعظيمه لأهلها، وموقفه من أهل البدع.

المبحث التاسع: محنةُ الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم.

الباب الثاني: مسندُ الإمام أحمد بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيه فصلان:

* **الفصل الأول: التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل:**

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: المسانيدُ، معناها ونشأتُها، وأهمُّ الكتب فيها.

المبحث الثاني: عددُ أحاديث المسند، وعددُ الصحابة الذين خرَّج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد شيوخه في المسند.

المبحث الثالث: طبعاتُ الكتاب.

المبحث الرابع: الأعمالُ العلميَّةُ حول المسند.

المبحث الخامس: روايةُ المسند.

* **الفصل الثاني: منهجُ الإمام أحمد في مسنده:**

وفيه تمهيد وستة مباحث:

المبحث الأول: طريقة الإمام أحمد في التصنيف.

المبحث الثاني: شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه.

المبحث الثالث: درجة أحاديث المسند.

المبحث الرابع: الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد.

المبحث الخامس: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند.

المبحث السادس: زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

* **الخاتمة:** وهي خلاصة ما جاء هذا البحث من نتائج وفوائد.

الباب الأول

حياة الإمام أحمد بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرةُ الإمام أحمد بنِ حنبل الشَّخصيَّةُ.

الفصل الثاني: شخصيةُ الإمام أحمد العلمية.

الفصل الأول

سيرةُ الإمام أحمد بنِ حنبل

الشَّخصيَّةُ

وفيه ستَّةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ومولدُه.

المبحث الثاني: صفاتُه، وهيبتُه.

المبحث الثالث: مالُه ومعاشُه.

المبحث الرابع: أولادُه.

المبحث الخامس: مرضُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ.

المبحث الأول

اسمُه، ومولدُه[١]

ذكر المترجمون اسم الإمام أحمد ونسبه، إذ وُجد مكتوبًا بيده، أنَّه هو: أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حنبلِ بنِ هلالِ بن أسدِ بنِ إدريسَ بنِ عبدِ الله ابنِ حيانَ بنِ عبدِ الله بنِ أنسِ بنِ عوفِ بن قاسطِ بنِ مازنِ بنِ شيبانَ بن ذُهْلِ بنِ ثعلبةَ بنِ عُكَابةَ بنِ صعبِ بنِ عليِّ بنِ بَكرِ بنِ وائلِ بنِ قاسطِ بن هِنْبِ بنِ أَفْصَى بنِ دُعْمِيِّ بنِ جَدِيلةَ بنِ أسدِ بن ربيعةَ بنِ نِزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدنانَ بنِ أُد بنِ أُدَدِ بنِ الهَمَيسع بنِ حَمَلِ بنِ النَّبْتِ بنِ قيذارِ بنِ إسماعيلَ

(١) مصادر الترجمة:
سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح.
الثقات لابن حبان ٨/ ١٨.
حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ٩/ ١٦٢.
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤/ ٤١٤.
منازل الأئمة الأربعة ليحيى بن إبراهيم السَّلَماسي ص٢٣٢.
مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي.
التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي ص١٥٨.
وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ١/ ٦٣.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١/ ٤٤٣.
سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ١٧٧.
تاريخ الإسلام للذهبي ١٨/ ٦١.
البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٣٢٥.
وأكثر محقق كتاب تاريخ الإسلام للذهبي ١٨/ ٦١ من ذكر مصادر ترجمة الإمام أحمد، فيمكن الرجوع إليه لمن أراد المزيد من المراجع.

ابنِ إبراهيمَ الخليلِ عليه السلام[١].

ولعل هذا ما ترجح لديه من نسبه رحمه الله، إذ إن الخلاف في النسب إلى إبراهيم عليه السلام معروف ومشهور.

يكنَّى أبا عبد الله، سدوسيٌّ من أنفسهم، أصله من البصرة، نزح جده حنبل بن هلال إلى مرو، فكان من أهل خراسان، وكان من مناصري الدَّولة العباسية، ووَلِيَ سَرَخْسَ، وأما والده فكان جنديًّا من أجناد مرو، توفي وله ثلاثونَ سنةً، فتركت أمُّ الإمام أحمد خراسان وهي حاملٌ به وقدمت بغداد وولدته فيها، وقد روي عنه أنه لم ير والده، ولا جده، فوليت أمه شأن تربيته ورعايته.

جاء عن ابنه صالح (ت٢٦٥هـ) وابنه عبد الله (ت ٢٩٠هـ) ـ رحمهما الله تعالى ـ أنَّه وُلد سنة (١٦٤هـ) في ربيعٍ الأوَّل، في بغداد، ونشأ بها، وبدت عليه علامات النُّبوغ والورع منذ طفولته[٢].

(١) ذكر نسبه ابن حبان في «الثقات»، وابن حزم في «جمهرة أنساب العرب»، والسَّلَماسي في «منازل الأئمة الأربعة»، وابن الجوزي في «مناقب أحمد»، وابن نقطة الحنبلي في «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، وفي «تاريخ الإسلام»، وابن كثير في «البداية والنهاية»، وهذا النسب وجده ابنه صالح رحمه الله في بعض كتب أبيه. ينظر: مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص١٦. وانظر: حلية الأولياء ٩/ ١٦٢، وتاريخ بغداد ٤/ ٤١٤.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٣٢٦.

المبحث الثاني

صفاته وهيبته

كان رَحِمَهُ اللَّهُ حسَنَ الوجه؛ ربعةً من الرِّجال، يخضِب بالحِنّاءِ خضابًا ليس بالقاني، في لحيته شَعرات سود، ثيابه غِلاظ إلا أنَّها بيض، كان يُرى مُعتمًّا، عليه إزار طويل، أسمرُ شديد السُّمرة[١]. وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يُحفي شاربه شديدًا[٢].

قال ابنه عبد الله: «خَضَب أبي رأسه ولحيته بالحِناءِ وهو ابن ثلاثٍ وستين سنة»[٣].

وكان يجتمع في مجلسه رَحِمَهُ اللَّهُ زُهاء خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمس مئة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حُسن الأدب وحُسن السَّمْت، ينظرون إلى هَديه؛ وأخلاقِه، وآدابه[٤].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ذا هيبة عظيمة، وجلال، ووقار. وصف كثير ممن لَقِيَه هيبتَه، وأنَّها أعظم من هيبة الملوك، حتّى إنَّ بعضهم تأخذه الرِّعدة إذا أراد أن يكلِّمه، لشدة هيبته.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يُهاب أن يُرادَّه أحد في الشيءِ أو يحاجَّ فيه، لا لشيء إلا

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٢٨٦.
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ١/ ١٧٣.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.

لجلالته ولهيبةِ الإسلام الذي رُزقه[١].

قال أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام (ت٢٢٤هـ): «جالستُ أبا يوسف، ومحمدَ بنَ الحسن، ويحيى بنَ سعيد، وعبدَ الرحمن بنَ مَهديّ، فما هِبتُ أحدًا منهم ما هبتُ أحمدَ بن حنبل، ولقد دخلتُ عليه في السِّجن لأسلِّم عليه، فسألني رجل عن مسألة، فلم أجبه، هيبةً له»[٢].

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٢٩١.

(٢) صفة الصفوة لابن الجوزي ٢/ ٣٣٩.
وهذا الثناء العطر من الإمام أبي عبيدٍ له مكانتُه، إذ هو عالم جليل، وهو أسنُّ من الإمام أحمد، فقد ولد سنة (١٥٧ هـ)، وتوفي سنة (٢٢٤ هـ)، أي قبلَ الإمام أحمد بـ ١٧ سنة. ويقول الإمام أحمد: (أبو عبيد أستاذ، وهو يزداد كل يوم خيرًا) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٦.

المبحث الثالث

مالُه ومَعاشُه

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قد خَلَّف له أبوه عقارًا ودارًا يسكنها، وكان يَكْري ذلك العقار ويتعفف بكِرائه عن الناس، فقد أجاب حين سأله رجل عن العَقار الذي كان يستغلّه ويسكن في دار فيه، كيف سبيله عنده؟ فقال له: هذا شيء قد وَرثته عن أبي، فإن جاءَني أحدٌ، فصحَّح أنَّه له، خرجتُ عنه ودفعته إليه.

وكانت قيمة كراء ذلك العقار دراهم قليلة، إلَّا أنَّه كان يصبر مع أولاده على قلَّة ما في اليد مقتنعًا بالزهد والنَّزاهة، متفرغًا للعلم وطلبه.

وقد نقل عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان إذا احتاج عَمِل واكتسب من عمل يده، ولا يقبل أعطيةً من أحدٍ، فكان ربما خرج إلى اللِّقاط، أو نسخ بأجرةٍ، وحدَث أنْ أَعْوَزَتْه النَّفقةُ في سفره فأكرى نفسه من الجمّالين[1].

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ٣٢٠.

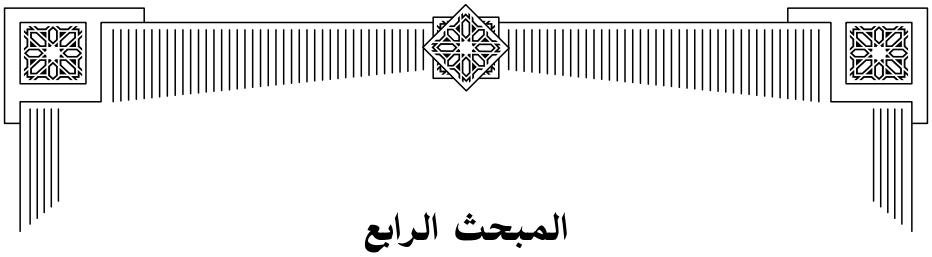

المبحث الرابع

أولاده

تزوج الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بعد الأربعين من أم صالح، وتزوج زوجة ثانية أنجبت له عبد الله، وتسرَّى بامرأة تدعى حُسْن أنجبت له الحسن والحسين وماتا صغيرين، وأنجبت الحسن، ومحمدًا وسعيدًا وزينب، ولم يعرف عنه أنَّه تزوج ثالثة.

فأولاده: صالح، وعبد الله، والحسن، والحسين، والحسن أيضًا، ومحمد، وسعيد، وزينب. هذا ما ذكره ابن الجوزي في مناقب أحمد، واقتصر ابن خلكان على ذكر صالح وعبد الله[(١)].

فأما صالح فيُكنَّى أبا الفَضل، وهو أكبر أولاد أحمد، وُلد سَنة (٢٠٣هـ)، وكان أحمد يُحبه ويُكرمه، وابتليَ بالعِيال على حَداثة سنِّه، فقلَّت روايته عن أبيه، على أنَّه قد رَوى عنه كثيرًا، وروى عن أبي الوليد الطَّيالسي (ت٢٢٧هـ)، وإبراهيم بن الفَضل الذراع (ت٢٢٤هـ)، وعلي بن المَديني (ت٢٣٤هـ)، وروى عنه ابنُه زُهير (ت٣٠٣هـ)، ومحمد بن مَخْلد (ت٣٣١هـ) في آخرين.

ووَلِيَ قَضاءَ أصفهان، فخرج إليها، فَمات بها في رَمضان سنة (٢٦٥هـ)، قاله ابن الجوزي، وقال ابن خلكان: توفي سنة (٢٦٦هـ)[(٢)].

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٣٠٦، وَفَيَات الأعيان لابن خلكان ١/ ٦٣.

(٢) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني ٣/ ١٤١.

وأما عبد الله فيُكنَّى أبا عبد الرحمن، وكان أروى الناس عن أبيه، وسَمع مُعظم تصانيفه وحديثه، وسَمع من عبد الأعلى بن حماد (ت٢٣٧هـ)، وكامل بن طَلحة (ت٢٣١هـ)، ويحيى بن مَعِين (ت٢٣٣هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وعُثمان بن أبي شَيْبة (ت٢٣٩هـ)، وشَيبان بن فَرّوخَ (ت٢٣٦هـ) وغيرهم كثير.

وكان له حظٌّ وافرٌ من الحِفظ، وكان أحمد يقول: ابني عبد الله مَحظوظ من علم الحديث ـ أو من حفظ الحديث ـ.

توفي يوم الأحد لتسع بَقِينَ من جُمادَى الآخِرة سنة (٢٩٠هـ)، ودُفن في آخر النهار في مقابر باب التِّبن، وصَلى عليه زُهيرٌ ابن أخيه، وكان له جَمع عظيم[(١)].

(١) تاريخ بغداد وذيوله ١/ ٣٢٥ ط العلمية، وَفَيَات الأعيان لابن خلكان ١/ ٦٣.

المبحث الخامس

مَرضه

قال عبد الله بن أحمد بن حَنبل: سمعتُ أبي يقول: استكملتُ سبعًا وسَبعين سنة، ودخلت في ثمان وسبعين، فحُمَّ من ليلتِه ومات يَوم العاشر سنة إحدى وأربعين[(١)].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: لما كان في أول يوم من شهر ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومئتين حُمَّ أبي ليلة الأربعاءِ، فدخلتُ عليه يوم الأربعاءِ وهو مَحموم يتنفَّس تَنفُّسًا شديدًا، وكنتُ قد عرفت عِلّته، وكنتُ أمَرّضه إذا اعتلَّ، فقلت له: يا أبَتي، علامَ أفطرتَ البارحة؟ قال: على ماءٍ باقِلاء، ثم أراد القيام، فقال: خُذ بيدي فأخذتُ بيده، فلما صار إلى الخلاءِ ضَعفت رجلاه حتى تَوكأَ عليَّ، وكان يختلف إليه غيرُ مُتطبّب، كلّهم مُسلمون، فوصف له مُتطبب قَرعةً تُشوى ويُسقى ماءَها، وهذا يوم الثلاثاء، وتُوفي يوم الجُمعة[(٢)].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي في مرضه الذي تُوفي فيه: أخرج كتاب عبد الله بن إدريس (ت١٩٢هـ)، فأخرجتُ الكتاب، فقال: أخرج أحاديث لَيث بن أبي سُليم (ت١٤٣هـ)، فأخرجتُ أحاديث ليث، فقال: اقرأ عليَّ حديث لَيث أن طاوسًا (ت١٠٦هـ) كان يَكره

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/١٠٦٣.
(٢) المرجع السابق.

الأنين في المرض، فما سُمع له أنين حتى ماتَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقرأتُ الحديث على أبي، فما سَمعتُ أبي يَئنُّ في مرضه ذلك إلى أنْ توفي رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٣٠٦.

المبحث السادس

وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: لما حضَرت أبي الوفَاةُ جلستُ عنده وبيدي الخِرْقَة لأشُدَّ بها لَحييه، فجعل يَغرق ثم يُفيق ثم يَفتح عينيه ويقول بيده هكذا، لا بَعْدُ، لا بَعْدُ، لا بَعْدُ، ثلاث مرات، ففعل هذا مرة وثانية، فلما كانَ في الثالثة، قلت له: يا أبتي أيّ شيءٍ هذا قَد لهجتَ به في هذا الوقت تغرق حتى نقول: قد قَضَيْتَ، ثم تعود فتقول: لا بَعْدُ؟ فقال لي: يا بني ما تَدري؟ فقلت: لا، فقال: إبليسُ لعنه الله قائم حِذائي عاضٌّ على أنامله، يقول لي: يا أحمد، فُتَّني! وأنا أقول له: لا بَعْدُ، حتى أموت[١].

وسُئِل عبد الله بن أحمد: هل عَقل أبوك عند المعاينة؟ قال: نعم، كنا نُوضّئُه، فجعل يُشير بيده، فقال لي صالح: أيّ شيءٍ يَقول؟ فقلتُ: هو ذا يقول: خَلِّلوا أصابعي. فَخللنا أصابعه، فترك الإشارة، فمات من ساعته[٢].

ماتَ أبو عبد الله في يوم الجمعة في شَهر ربيع الأول سَنة (٢٤١هـ)، وهو ابنُ سبعٍ وسَبعينَ سنة. فغسِّل رَحِمَهُ اللَّهُ في داره، تولى ذلك أبو بكر المرُّوذي (ت٢٧٥هـ)، فلما فرغوا من غسله كفَّنوه وأدرج رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) صفة الصفوة لابن الجوزي ٢/ ٣٥٧، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٤١.
(٢) المرجعين السابقين.

في ثلاث لفائف وحنوط، وأخرجت جنازته بعد منصرف الناس من صلاة الجمعة، وكان خلق كثير قد صلَّوا عليه، ثم تولى بعد ذلك الصلاة عليه محمد بن عبد الله الطاهر (ت٢٥٣هـ) والي بغداد ـ غلبهم عليها ـ وما رؤي في تلك الفترة جمعٌ قط أكبرُ من جمعهم في جنازته[١].

رحم الله الإمام أحمد رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه بصبره وتثبيته للأمة خير الجزاء وأوفره.

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٢٦.

الفصل الثاني

شخصيَّةُ الإمام أحمد العلمية

وفيه تسعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للعلم ورِحلاتُه.

المبحث الثاني: حفظُه وغزارةُ فهمه.

المبحث الثالث: تصدُّره للفتوى والتحديث.

المبحث الرابع: شيوخُه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مصنَّفاتُه

المبحث السادس: ثناءُ العلماء عليه

المبحث السابع: عقيدتُه.

المبحث الثامن: تمسُّكه بالسُّنَّة والأثر، وتعظيمه لأهلها، وموقفه من أهل البدع.

المبحث التاسع: محنةُ الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم.

المبحث الأول

طلبُه للعلم، ورِحلاتُه

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في حداثته يختلف إلى مجلس القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي (ت١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ) رحمهما الله تعالى، وقيل: إنه أول من كتب عنه، ثم ترك ذلك وأقبل على سماع الحديث، ولعله أخذ منه الحديث، ثم انصرف عن مجالسه الفقهية ليطلب الحديث عند غيره[(١)].

فكان أول طلبه للحديث وعمره إذا ذاك ستةَ عشرَ عامًا، وقيل: خمسة عشر عامًا، سنة (١٧٩هـ)، وفي هذه السنة قدم ابن المبارك (ت١٨١هـ) بغداد، وذهب الإمام أحمد إلى مجلسه إلا أنه وجده قد خرج إلى طرَسوس، فلزم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في تلك السنة ـ وكانت سنة (١٨٠هـ) ـ هُشَيمَ بنَ بَشِير إلى أن مات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٨٣هـ).

وكان لهُشيم رَحِمَهُ اللَّهُ الأثر البالغ على الإمام أحمد، إذ إنه أول من لازمه من العلماء، وحفظ عنه جميع مروياته في حياته، وحِفظُ الإمام أحمد لجميع مرويات هشيم لم يكن بسبب الحافظة القوية له فحسب؛ وإنَّما أيضًا لمكانة هشيم عنده، رحمهما الله تعالى.

وكان هُشيم قد تلقى عن بعض التابعين كعمرو بن دينار (ت١٢٦هـ)، والزهري (ت١٢٤هـ)، وكان ذا عناية بمعرفة آثار ابن عمر وابن عباس

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٢٦.

رضي الله عنهم، وقد آلت إليه حلْقة أهل الحديث ببغداد، وكان ذا هيبة، حتى إن الإمام أحمد ما كان يسأله هيبة له، ويعد هشيم رحمه الله من أكبر شيوخ الإمام أحمد في الحديث، وهو صاحب الأثر الكبير عليه في توجهه إلى طلب الحديث[(١)].

وأول خروج له بعد وفاة شيخه هشيم كان إلى الكوفة، فخرج ماشيًا، وله من العمر إذ ذاك عشرون سنة، فسمع فيها أبا معاوية الضرير (ت١٩٤هـ)، ووكيعًا (ت١٩٧هـ).

وخرج إلى البصرة سنة (١٨٦هـ)، فسمع فيها مُعتمِرَ بنَ سليمان (ت١٨٧هـ)، وبِشرَ بنَ المفضَّل (ت١٨٧هـ) ومرحوم بن عبد العزيز الأموي (ت١٨٨هـ)، وآخرين، وكان دائم الرحلة بين الكوفة والبصرة يكتب الحديث عن شيوخهما.

وخرج إلى البصرة سنة (١٩٠هـ) وسمع من محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (ت١٩٤هـ)، وخرج سنة (١٩٤هـ) فأقام عند يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) مدة ستة أشهر، وسمع خلالها من سليمان بن حرب (ت٢٤٤هـ)، وأبي النعمان محمد بن الفضل (٢٢٤هـ)، وأبي عمر حفص ابن عمر الحوضي (ت٢٢٥هـ)، وفي هذه السنة سمع أيضًا من يزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ).

ثم عاد إليها سنة مئتين وهي رحلته الأخيرة إليها، فسمع من عبد الصمد بن عبد الوارث (ت٢٠٧هـ)، ومن سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٣هـ)، ومن محمد بن بكر البُرساني (ت٢٠٣هـ).

ولقي سفيانَ بنَ عيينة بمكة سنة (١٨٧هـ) في أول حجة له حجها، فسمع منه وأخذ عنه، وفيها لقي الشافعيَّ، ثم لقيه بعد ذلك في بغداد

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ١٠١٤، البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٣٢٩.

أكثر من مرة، حيث أقام الشافعيُّ فيها سنة (١٩٥هـ) لمدة سنتين.

وخرج إلى مكة مرة أخرى سنة (١٩١هـ)، وخرج إليها مرة ثالثة سنة (١٩٦هـ) ثم سنة (١٩٧هـ)، ثم مرة خامسة في السنة نفسها، حاجًّا في ذلك كله والله أعلم، وكان خروجه الأخير مع يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، ناويًا أن يسافر معه إلى اليمن ليلتقي بعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)، ويسمع منه، إلَّا أنَّه لقيه في مكة المكرَّمة، ولكنَّه رفض أن يسمع منه فيها، تورعًا من أن يفسد نيَّته في طلب العلم، وأنشأ له سفرًا خاصًّا إلى صنعاء ـ قيل: ماشيًا ـ فسمع منه وكتب عنه، وكان ذلك سنة (١٩٩هـ)، ونَفِدَت نفقته عنده، فأعطاه ملء كفِّه دنانير، فقال: نحن في كفاية، ولم يقبلها.

وكان آخر خروج له إلى الشَّام سنَة (٢٠٩هـ)، ثم لم يخرج من بغداد حتى كانت المحنة سنة (٢١٨هـ)[(١)].

أما في الفقه فقد علمنا أنَّ الإمام أحمد جلس في مجلس القاضي أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٨٢هـ)، إلا أن أكثر من أثَّر في الإمام أحمد في طلبه للفقه كان الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) حيث لقيه في مكة المكرمة لما ذهب إلى الحج، وذلك بعد وفاة هشيم (ت١٨٣هـ)، فأعجب بعقله وفقهه، وقوة استنباطه، فأُثِر عنه أنه قال لصاحبه إسحاق ابن راهويه (ت٢٣٨هـ): يا أبا يعقوب، اقتبس من الرجل، فإنه ما رأت عيني مثله. والتقى به في بغداد خلال رحلة الشافعي إليها سنة (١٩٠هـ).

فكان للشافعي الأثر الكبير في نفس أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان شديد الإعجاب بعقله، فأخذ عنه في الفقه والأصول، وروى عنه في المسند ما لا يزيد عن عشرين حديثًا، وأخذ عنه جملة من كلامه في أنساب قريش،

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ١٠١٤، البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ٣٢٩.

وأخذ عنه من الفقه ما هو مشهور، وحين توفي أحمد وجدوا في تركته رسالتي الشافعي القديمة والجديدة[١].

وكان أحمد يرجو أنْ يكون الشافعي مجدد المئة الثانية كما نقل عنه، ووعده أن يزوره في مصر إلَّا أنَّ النَّفقة قصرت به فلم يف بوعده، وكان الشافعي على علم بإمامة أحمد في الحديث وهو في هذه السن المبكرة ولذا قال له: «يا أبا عبد الله، إذا صحَّ عندكم الحديث فأعلمني به أذهبْ إليه، حجازيًّا كان أو شاميًّا أو عراقيًّا أو يمنيًّا» يعني أنه لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلَّا رواية الحجازيِّين، ويُنزلون أحاديثَ مَنْ سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب!

وقول الشَّافعيِّ له هذه المقالة تعظيمٌ لأَحمد وإجلالٌ له وأنَّه عنده بهذه المنزلة إذا صحَّحَ أو ضعَّف يرجع إليه. وقد كان الإمام أحمد بهذه المنزلة عند الأئمَّة والعلماء كما سيأتي ثناء الأئمَّة عليه واعترافهم له بعلوِّ المكانة في العلم والحديث، وقد بَعُد صيتُه فِي زمانه، واشتَهَر اسمه في شبيبته في الآفاق[٢].

وكذلك لقي محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) وأخذ عنه فقه العراقيين، وكان عمْرُ أحمد إذ ذاك نيفًا وثلاثين سنة[٣].

وبهذا يكون الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قد جمع المدارس الفقهية المعاصرة له والتي سبقته، وزاد عليها بما أَهَّلَه ليكون رابع الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المعروفة المتبعة في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، وحُقَّ له ذلك، فهو إمامٌ فقيهٌ مجتهدٌ مطلقٌ صاحبُ مذهبٍ، بالإضافة إلى أنَّه إمام المحدثين، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٢٦.
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٣٢٧.
(٣) المرجع نفسه.

المبحث الثاني

حفظُه وغزارةُ فهمِه وفقهِه[١]

كان أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ يحفظ ألفَ ألفِ حديثٍ، شهد بذلك أبو زُرعة (ت٢٦٤هـ) بعد ما خَبَره ودارَسَه، ويوم سُئل عن أحفظ من رأى من المشايخ قال: «أحمد بن حنبل، حُزِرَت كتبه في اليوم الذي مات فيه، فبلغت اثني عشر حِملًا وعِدلًا؛ ما كان على ظهر كتابٍ منه «حديث فلان»، ولا في بطنه «حديث فلان»، وكلُّ ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه»[٢]

وروي عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يحفظ جميع مرويات هُشيم (ت١٨٣هـ) التي سمعها منه، ودارسه وكيعٌ (ت١٩٧هـ) وأبو زرعة (ت٢٦٤هـ) مروياتِ سفيان الثوري (ت١٦١هـ) فبان فيها فضلُه وحفظُه عليهما وأقرَّا له بذلك.

ولم يقتصر علم الإمام أحمد على حفظه الحديث فحسب، بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ إذا سئل عن المسألة كأنَّ عِلْم الدنيا بين عينيه، وكأنَّ الله تعالى جمع له علم الأولين والآخرين، يقول ما شاء، ويمسك ما شاء[٣].

وكان علماء أهل زمانه يقولون: ما جاءنا أحدٌ مثله يحسن الفقه، فهو إمام في الفقه كما أنه إمام في الحديث[٤].

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٧٠.
(٢) تاريخ الإسلام ٥/١٠١٣، شذرات الذهب ٢/٩٦.
(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤١٢.
(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٨٠، تاريخ بغداد ١٢/٤١٨.

المبحث الثالث

تَصَدُّره للفتوى والتَّحدِيث

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يُفتي في شَبابه في بعض الأوقات؛ ويحدث إذا سُئل، ولا يتصدر لذلك.

فقد رؤيَ رَحِمَهُ اللَّهُ في مَسجد الخَيْف في سنة (١٩٨هـ) مستندًا إلى المنارة، وجاءَه أصحابُ الحديث، فجعل يُعلِّمهم الفقه والحديث، ويُفتي الناس في المناسك، إلا أنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن يتصدر لذلك وهو في هذه السن، فكان في تلك السن وبعدها بسنوات يُحيل طلاب العلم والحديث إلى من هم أعلى منه من شيوخه رحمهم الله تعالى.

عن حمدان بن علي الوراق (ت٢٧٢هـ) قال: «ذَهبنا إلى أحمد بن حنبل سنة ثلاث عشرة ـ أي ومئتين ـ فسألناه أن يحدثنا فقال: تَسمعون مني ومثل أبي عاصم في الحَياة! اخرجوا إليه»[(١)].

ولو تتبعنا ما ذكره المترجمون للإمام أحمد في ذلك لوجدنا أن الأمام أحمد لم يتصدر للتحديث والفتوى حتى بلغ أربعين سنة، وكأنه في ذلك يشير إلى سن بعثة النبي المصطفى ﷺ، وبلوغ السن التي جاءت في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي

(١) المرجع السابق. وأبو عاصم الضحاك بن مَخْلَدٍ النبيلُ توفي سنة (٢١٢هـ) على الراجح، وقيل: سنة (٢١٣هـ).

تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأحقاف: ١٥].

وحتى بعد بلوغه الأربعين وتصدره للتحديث كان أيضًا يحثّ طلاب الحديث على ملازمة من بقي من الشيوخ الذين أخذ عنهم(١).

ولا يعني هذا أنه قبل ذلك كان مغمورًا لا يعرف، بل مكانته العلمية بين العلماء كانت معروفةً.

وقد كان الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اجتمع به في بغداد سنة (١٩٨هـ)، وعُمُرُ أحمد إذ ذاك نيفٌ وثلاثون سنة، وقال له: يا أبا عبد الله، إذا صح عندكم الحديث فأعلمني به أذهبْ إليه، حجازيًّا كان، أو شاميًّا، أو عراقيًّا، أو يمنيًّا. وقال الشافعي: خرجت من العراق فما تركت رجلًا أفضلَ، ولا أعلمَ، ولا أورَعَ، ولا أتقى، من أحمد بن حنبل(٢).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢١٣، الحديث والمحدثون لمحمد أبو زهو ص٣٥١.

المبحث الرابع

شيوخُه، وتلاميذُه

١ ـ كبار شيوخه الذين أخذ عنهم:

عدد الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام أحمد (٤١٤) شيخًا، على ما ذكره ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في «المناقب»[(١)]. وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فبلغوا (٢٨٣) شيخًا، ذَكر بعضَهم من ترجم للإمام أحمد، وأكثرهم ذكرًا لشيوخه ابن الجوزي غير أنه أيضًا لم يستوعبهم جميعًا ففاته بعضهم.

مع أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن يرى الرواية عن الضعفاء، ولم يكن يروي عمن يتعمد الكذب، وربما روى عمن عُرف عنه الغلط، وقد خرَّق أحاديث كثير منهم ولم يرو عنهم، وما وقع في المسند من روايته عن بعض الضعفاء يعود إلى أنه رَحِمَهُ اللَّهُ مات قبل أن ينقح المسند ويهذبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٢٨هـ): قال أحمد: «قد أكتب حديث الرَّجل للاعتبار به»، مثل ابن لهيعة، وأمَّا مَنْ عُرِف منه أنَّه يتعمَّد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئًا، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره؛ لم يرو في مسنده عمَّنْ يعرف أنَّه يتعمَّد الكذب؛ لكنْ يروي عمَّنْ عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»[(٢)].

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص١٠٧.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٧.

وهذا ذكر بعض الكبار من شيوخه وبعض المعروفين من صغارهم الذين أخذ عنهم:

١ ـ القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت١٨٢هـ).

٢ ـ هُشَيم بن بَشير (ت١٨٣هـ).

٣ ـ إسماعيل بن عليَّةَ (ت١٩٣هـ).

٤ ـ وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ).

٥ ـ عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ).

٦ ـ يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ).

٧ ـ مَعروف بن فيروز الكرخي (ت٢٠٠هـ).

٨ ـ أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٣هـ).

٩ ـ محمد بن بكر البرساني (ت٢٠٣هـ).

١٠ ـ محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).

١١ ـ يزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ).

١٢ ـ عبد الصمد بن عبد الوراث (ت٢٠٧هـ).

١٣ ـ عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني (ت٢١١هـ).

١٤ ـ أبو عمر حفص بن عمر الحوضي (ت٢٢٥هـ).

١٥ ـ خلف بن هشام البَزَّار (ت٢٢٩هـ).

١٦ ـ الحارث بن سريج النقال (ت٢٣٠هـ).

١٧ ـ أحمد بن أبي الحوارَى (ت٢٣٠هـ).

١٨ ـ يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).

١٩ ـ علي بن المديني (٢٣٤هـ)، وهو رفيقه في الطلب.

٢٠ ـ قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ)، وهو رفيقه في الطلب.

٢١ ـ سليمان بن حرب (٢٤٤هـ)، وهو رفيقه في الطلب.

٢ ـ تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ خلق كثير، أخذوا عنه الفقه ورووا عنه الحديث، ولا يمكن حصرهم، قال ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٣٣هـ): «روى عنه البخاري، وروى عن واحدٍ عنه في صحيحه، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وعبد الله وأخوه صالح ابناه، وخلق كثير، وآخرهم أبو القاسم البغوي»[(١)].

إلا أن من أشهرهم:

١ ـ أبو طالب، أحمد بن حميد، المتخصص بصحبة الإمام أحمد ومسائله (ت٢٤٤هـ).

٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).

٣ ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت في حدود ٢٦٠هـ).

٤ ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ).

٥ ـ ابنه أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٦٥هـ).

٦ ـ ابن أخيه حنبل بن إسحاق (ت٢٧٣هـ).

٧ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ).

٨ ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي (ت٢٧٥هـ).

---

(١) المصعد الأحمد ص٣٦.

٩ ـ أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ).

١٠ ـ أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت٢٨١هـ).

١١ ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ).

١٢ ـ ابنه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ).

المبحث الخامس

مُصنفاته

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرغب في التصنيف، وينهى أن يُكتب عنه كلامه ومسائله، ويرى العلماء أنَّه لو أجاز ذلك لأُثر عنه الكثير من المصنفات، فنظر الله تعالى إلى حسن قصده فنُقلت ألفاظه وحفظت، فقلَّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نصٌّ من الفروع والأصول، فكانت تصانيفه هي ما نقله عنه تلامذته ودونوه من بعده.

إلا أنه رَحِمَهُ اللَّهُ مع نهيه عن التصنيف قام بتصنيف المسند وسأله ابنه عبد الله عن السبب في ذلك، قال: «لِمَ كرهت وضع الكتب وقد عملتَ المسند؟ فقال: عملتُ هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف النَّاس في سنَّة رسول الله ﷺ رجع إليه»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد عُلم أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى في حال حياته عن كتابة كلامه، ليجمع القلوب على المادة الأصلية العظمى، ولما توفيَ استدرك أصحابه ذلك الأمر الكبير، فنقلوا علمه، وبيّنوا مقاصده، وشهروا فوائده، فانتصرت طريقته، واقتفيت آثاره»[(٢)].

وجاء ذكر عددٍ من المصنفات عن الإمام أحمد عند بعض العلماء

(١) خصائص المسند لأبي موسى المديني ص١٤.

(٢) النبوات لابن تيمية ١/ ٧٥.

ممن ترجم له[١]، وذكر النديم[٢] (ت٤٣٨هـ) ثلاثة عشر مصنفًا[٣]، وبعد تتبعي لما نسب للإمام أحمد وجدت أن مصنفاته تزيد على ما ذكره النديم، وفيما يلي ذكرها:

أولًا: المصنفات المطبوعة:

١ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، طبع عدة طبعات من أفضلها طبعة دار الرسالة، وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني من هذا المدخل.

٢ ـ «العلل» مطبوع بإستانبول سنة (١٩٨٧م) في جزأين بتحقيق الدكتورين طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلي، وطبع أيضًا في المكتب الإسلامي سنة (١٩٨٨م) بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس في أربعة أجزاء[٤].

٣ ـ «الزهد»، طبع في دار ابن رجب بتحقيق يحيى محمد سوس في جزءٍ واحدٍ إلا أنَّ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) قال: «إنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث «المسند» مع كبر المسند، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيء كثير»[٥]. فعلى هذا ما طبع منه لا يمثل سوى جزءٍ يسيرٍ.

٤ ـ «الفضائل» أو «فضائل الصحابة»، طبع في مجلدين بمؤسسة الرسالة سنة (١٩٨٣م)، بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس.

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٢٦١، سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨.

(٢) **النديم**: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق، وقد اشتَهَر خطأً بابن النديم، والصحيح: النديم، وليس ابن النديم. انظر مقدمةَ محقق الفهرست: رضا تجدّد، وتعليقَ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللَّهُ على ترجمة النديم في لسان الميزان ٦/٥٥٧. أفادني هذه الفائدة أخي الشيخ ياسر إبراهيم نجار، جزاه الله خيرًا.

(٣) الفهرست للنديم ص٢٨١.

(٤) نقلًا عن محققي كتاب المسند للإمام أحمد طبعة دار الرسالة ١/ ٥٠.

(٥) تعجيل المنفعة لابن حجر ص٨.

٥ ـ «الأشربة»، طبع في مكتبة التراث الإسلامي في القاهرة، بتحقيق عبد الله بن حجاج في مجلدٍ واحدٍ.

٦ ـ «الأسماء والكنى» من رواية ابنه صالح، طبعته مكتبة دار الأقصى في الكويت بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع.

٧ ـ «الرد على الجهمية»، ذكره النديمُ وغيرُه[(١)]، ورده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ»[(٢)].

وقد نقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي بكر الخلال (ت٣١١هـ) والقاضي أبي يعلى (ت٤٥٨هـ) بعض النقول عن الإمام أحمد من هذا الكتاب[(٣)]، وأشار إليه ابن القيم (ت٧٥١هـ) أيضًا، ونقل عن الإمام أحمد منه[(٤)].

وقد طبع الكتاب بتحقيق صبري بن سلامة شاهين في دار الثبات سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، كما طبع أيضًا بتحقيق د. دغش العجْمي في مطبعة غراس، الكويت، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

والراجح أنه من كتب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ويكفي دليلًا على ذلك اعتماده من قبل شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم في تحقيق عقيدة أهل السنة والجماعة ونقلهم عنه كما بيَّنا.

ثانيًا: المصنفات غير المطبوعة:

١ ـ «الناسخ والمنسوخ».

٢ ـ «الفرائض».

٣ ـ «المناسك».

---

(١) الفهرست للنديم ص٢٨١.
(٢) سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٨، ٣٣٠.
(٣) ينظر: دقائق التفسير لابن تيمية ٢/٣١.
(٤) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين ١/٧.

٤ ـ «المسائل».

٥ ـ «طاعة الرسول» وهذه الكتب الخمسة ذكرها النديم[١].

٦ ـ «الإيمان»، ذكره ابن أبي حاتم، والنديم، والذهبي[٢].

٧ ـ «فضائل أهل البيت» ذكره الحاكم في «المستدرك»[٣].

٨ ـ «حديث شعبة».

٩ ـ «المقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى».

١٠ ـ «جوابات القرآن».

١١ ـ «نفي التشبيه».

١٢ ـ «الإمامة». وهذه الكتب الخمسة ذكرها الإمام الذهبي[٤].

١٣ ـ «الفتن». وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، عدد صفحاته (٣٤)[٥].

١٤ ـ كتاب «التفسير»، ذكره النديم، وابن الجوزي[٦]، ورده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ»[٧].

١٥ ـ الرسالة في الصلاة، رده الإمام الذهبي وقال: «إنه موضوع على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ»[٨].

---

(١) الفهرست للنديم ص٢٨١.
(٢) الجرح والتعديل ١/ ٣٠٣، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٧٤.
(٣) المستدرك للحاكم ٣/ ١٥٧.
(٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٨.
(٥) نقلًا عن محققي كتاب المسند للإمام أحمد طبعة دار الرسالة ١/ ٥٠.
(٦) الفهرست للنديم ص٢٨١، مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٦١.
(٧) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص ٢٦١، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٨، ٣٣٠.
(٨) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٨، ٣٣٠.

المبحث السادس

ثناء العلماء عليه

لقد كان للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ المنزلة العالية عند شيوخه ومعاصريه وتلامذته، وكلٍّ من قرأ عنه وقرأ له، فأول من أثنى على الإمام أحمد هم شيوخه، وأساتذته، وسُطِّر في ذلك الكثير، وقد جمع طرفًا من ذلك ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «مناقب الإمام أحمد»، نسوق بعضًا من ذلك:

فمن شيوخه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٠٤هـ):

قال ابن أبي يعلى: «وقال الربيع بن سليمان: قال لنا الشافعي: أحمد إمامٌ في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة. وصدق الشافعي في هذا الحصر»[(١)].

ومن شيوخه يزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ): قال أحمد بن سنان: «ما رأيت يزيد بن هارون لأحدٍ أشدَّ تعظيمًا منه لأحمد بن حنبل»[(٢)].

ومنهم إسماعيل بن عُليَّة (ت١٩٣هـ)، وكان إذا أقيمت الصلاة يقول: «ههنا أحمد بن حنبل؟ قولوا له يتقدم»[(٣)].

ومنهم عبد الرزاق بن همَّام (ت٢١١هـ) قال: «ما رأيت أفقه من

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٣.
(٢) تهذيب الكمال للمزي ١/ ٤٥٠.
(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٨٦.

أحمدَ بنِ حنبل ولا أورع»[١]، وقال: «ما قدم علينا أحد كان يشبه أحمد ابن حنبل»[٢].

وقال: «رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث، سليمان الشَّاذَكُوني (ت٢٤٣هـ) وكان من أحفظهم للحديث، وابن المديني (ت٢٣٤هـ) وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وكان أجمعهم لذلك كله»[٣].

ومنهم وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ) قال: «ما قدم الكوفة مثل ذلك الفتى ـ يعني: أحمد بن حنبل»[٤].

ومنهم عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) قال: «ما نظرت إلى أحمد بن حنبل إلا تذكرت به سفيان الثوري (ت١٦١هـ)»، وقال: «هذا أعلم الناس بحديث سفيان»، وقال: «كاد هذا الغلام أن يكون إمامًا في بطن أمه»[٥].

ومنهم يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) قال: «ما قدم عَلَيَّ مثل أحمد بن حنبل»[٦].

وقال تلميذه الإمام أبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ): «لقيتُ مئتين من مشايخ العلم، فما رأَيتُ مثل أحمد بن حنبل»[٧].

وقد جمع في الثناء عليه الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام» الشيء الكثير فليرجع إليه من أراد الزيادة[٨].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢٨.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٢٧٠.
(٣) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٨٧.
(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٢٦٨.
(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٢٨.
(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١/ ٤٤٩.
(٧) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور الرويفعي ٣/ ٢٤٦.
(٨) تاريخ الإسلام للذهبي ١٨/ ٦٥-٨٦.

المبحث السابع

عقيدته رَحِمَهُ اللَّهُ

الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، وعقيدته هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو من الكبار الذين أصَّلوها وبينوها وأخذ عنهم من بعدهم، وله مقالات كثيرة وطويلة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، أُجمل الحديث عنها ضمن نقاط:

١ ـ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، البر كله من الإيمان، والمعاصي تنقص من الإيمان»[(١)].

٢ ـ القرآن الكريم كلام الله تعالى غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ومن زعم أنه مخلوق كفر[(٢)].

٣ ـ بغضه لعلم الكلام، ونهيه عن مجالسة أهل الكلام، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: «كتب أبي إلى عُبيد الله بن يحيى بن خاقان (٢٦٣هـ): لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب أو حديث عن رسول الله ﷺ، أو عن أصحابه، فأما غير ذلك، فإن الكلام فيه غير محمود»[(٣)]. وقال: «لا تجالسوا أهل الكلام

(١) تاريخ الإسلام ٥/ ١٠٢٤.
(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٨٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٨٦.

وإن ذبّوا عن السنة»[(١)].

٤ ـ أصحاب رسول الله ﷺ عدول يجب الذبُّ عنهم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت رجلًا يذكر أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام»[(٢)]

وقال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، نُقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا في ذلك، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة: علي، والزبير، وطلحة، وعبد الرحمن بن عوف؛ وسعد، وكلهم يصلح للخلافة؛ وكلهم إمام.

نذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر: «كنا نعد ورسول الله ﷺ حيٌّ، وأصحابه متوافرون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت»[(٣)].

ثم من بعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولًا فأولًا.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذين بُعث فيهم، كل من صحبه، سنةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعة، أو رآه فهو

---

(١) مناقب الإمام أحمد ص٢١٠.
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٩/٢٠٩.
(٣) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ رقم (٣٦٥٥)، وباب مناقب عثمان بن عفان رقم (٣٦٩٧)، وأبو داود رقم (٤٦٢٧) و(٤٦٢٨) في السنة، باب في التفضيل، والترمذي رقم (٣٧٠٧) في المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ولفظه عند البخاري عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كُنَّا نُخَيِّر بين الناس في زمانِ رسولِ الله ﷺ، نُخيِّر أبا بكر، ثم عمَر، ثم عثمانَ». وله في رواية ولأبي داود قال: «كُنَّا زمنَ النبي ﷺ لا نَعْدِلُ بأبي بكر أحدًا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نتركُ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، لا نُفاضل بينهم».

من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبه؛ وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظرة، فأدناهم صُحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، لو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه أفضل ـ لصُحبتهم ـ من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير؛ ومن انتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، أو أبغضه لحدثٍ كان منه، أو ذكر مساوئَه، كان مبتدعًا حتى يترحّم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سليمًا»[(١)].

٥ ـ تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما، قال صالح بن أحمد ابن حنبل: «سُئل أبي ـ وأنا شاهد ـ عمن يُقدِّم عليًّا على عثمان، يُبدّع؟ فقال: هذا أهلٌ أن يبدّع، أصحاب رسول الله ﷺ قدَّموا عُثمان رضي الله عنه»[(٢)].

وقال عمرو بن عثمان الحِمصي (٢٥١هـ): «لما حُمل أحمد بن حنبل من العسكر إلى الروم، نزل ههنا حِمص، قال: فدخلت عليه فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في علي وعثمان؟ فقال: عثمان، ثم علي. ثم قال: يا أبا حفص، من فضّل عليًّا على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى»[(٣)] وقال: «من فضّل عليًّا رضي الله عنه على أبي بكر رضي الله عنه، فقد طعن على رسول الله ﷺ، ومن قدم عليًّا رضي الله عنه على عُمر رضي الله عنه فقد طعن على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر رضي الله عنه، ومن قدم عليًّا رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، فقد طعن على رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعلي والمهاجرين رضي الله عنهم، ولا أحسب يصلح له عمل»[(٤)].

---

(١) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه لمحمد بن يحيى المقالي الأندلسي ص١٧٥.
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ١٠٢٤.
(٣) التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ﷺ لمحمد بن يحيى المقالي الأندلسي ص١٧٦.
(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢١٨.

٦ ـ موالاته لعلي بن أبي طالب ﷺ وأهل بيت النبي ﷺ، قال: «إن الخلافة لم تزيِّن عليًّا ﷺ بل عليٌّ ﷺ زيَّنها»[(١)].

وقال: «علي بن أبي طالب ﷺ من أهل بيتٍ لا يقاس بهم أحد»[(٢)].
وقال: «ما لأحدٍ من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي ﷺ»[(٣)].

وقال: «من لم يُربِّعْ بعليٍّ ﷺ في الخلافة فهو أضلُّ من حمار أهله»[(٤)].

٧ ـ الكفُّ عمَّا شجر بين الصحابة ﷺ، قيل له: «ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ فقال: ما أقول فيهم إلا الحُسنى»[(٥)]وقال: «رحمهم الله أجمعين، ومعاوية وعمرو وأبو موسى الأشعري والمغيرة ﷺ، كلهم وصفهم الله تعالى في كتابه فقال: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]»[(٦)]

وسأله رجلٌ عما جرى بين علي ومعاوية؟ فأعرض عنه، فقيل له: يا أبا عبد الله، هو رجلٌ من بني هاشم. فأقبل عليه فقال: اقرأ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة: ١٣٤]»[(٧)].

٨ ـ ذمُّ من يسبُّ أصحاب رسول الله ﷺ والتشكيك في كونه من المسلمين، قال عبد الله: «قلتُ لأبي: مَنِ الرَّافضيُّ؟ قال: الذي يشتم

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ١٨٦.
(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢١٩.
(٣) المرجع السابق ص٢٢٠.
(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/ ٤٧٩.
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ٥/ ١٠٢٤.
(٦) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٢١.
(٧) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٩٦.

ويسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما...»[(١)] وقال: «وسألت أبي عن رجل شتم رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: ما أراه على الإسلام»[(٢)].

وبالمجمل نسوق هذا النص من كلام الإمام أحمد يوضح فيه عقيدته بنفسه، قال رحمه الله: «صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأقرَّ بجميع ما أتت به الأنبياء والرسل، وعقد قلبه على ما ظهر من لسانه، ولم يشك في إيمانه، ولم يكفر أحدًا من أهل التوحيد بذنبٍ، وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله.

وعلم أن كل شيءٍ بقضاء الله وقدره الخير والشر جميعًا، ورجا لمحسن أمة محمد ﷺ، وتخوف على مسيئهم، ولم يُنزل أحدًا من أمة محمد الجنةَ بالإحسان، ولا النارَ بذنب اكتسبه، حتى يكون الله الذي يُنزل خلقه حيث يشاء، وعرف حقَّ السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ.

وقدّم أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعرف حقَّ علي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل، على سائر الصحابة رضي الله عنهم، فإن هؤلاء التسعة الذين كانوا مع النبي ﷺ على جبل حِراء فقال النبي ﷺ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيد»[(٣)]، والنبي عاشِرُهم.

وترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ صغيرهم وكبيرهم رضي الله عنهم،

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٢١.

(٢) المرجع السابق ص٢٢١.

(٣) رواه مسلم رقم (٢٤١٧) في فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، والترمذي رقم (٣٦٩٨) في المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وحدث بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم.

وصلاة العيدين والخسوف والجمعة والجماعات مع كل أمير، بر أو فاجرٍ.

والمسح على الخُفين في السفر والحضر، والتقصير في السفر.

والقرآن كلام الله وتنزيله وليس بمخلوق، والإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، والجهاد ماضٍ منذ بعث الله محمدًا إلى آخر عصابة يقاتلون الدجال، لا يضرهم جور جائر.

والشراء والبيع حلالٌ إلى يوم القيامة على حكم الكتاب والسنة، والتكبير على الجنائز أربعًا.

والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا تخرج عليهم بسيفك، ولا تقاتل في فتنة وتلزم بيتك.

والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بمنكرٍ ونكير، والإيمان أن أهل الجنة يرون ربهم تبارك وتعالى، وأن الموحدين يخرجون من النار بعد ما امتُحِشوا[1]، كما جاءت الأحاديث في هذه الأشياء عن النبي ﷺ، نصدقها ولا نضرب لها الأمثال. هذا ما اجتمع عليه السلف من العلماء في الآفاق.

---

(١) أخرج الإمام أحمد ٣/ ٥و٦، والبخاري في مواضع متعددة، منها في الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان رقم (٢٢)، وفي الأذان، باب فضل السجود رقم (٨٠٦)، وفي الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٠)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية رقم (١٨٢)، وباب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار رقم (١٨٤)، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، في حديث طويل، وفيه: «ثم يقول: انظروا مَنْ وجدتم في قلبه مثقالَ حبَّة من خرْدَل من إيمان فأخرِجُوه، فيُخْرَجون منها حُمَمًا قد امتُحِشُوا فيُلقَوْن في نهر الحياة، فيَنبُتُونَ فيها كما تنبتُ الحبَّةُ إلى جانب السَّيْل، ألم ترَوْها كيف تخرُج صفراءَ ملتوية».

وأن الله خلق الجنةَ قبل خلق الخَلق، وخلق للجنة أهلًا، ونَعيمها دائم، فمن زعم أنه يَبيدُ من الجنة شيء فهو كافر؛ وخلق النار وخَلق للنار أهلًا، وعذابها دائم؛ وأن الله يُخرج قومًا من النار بشفاعةِ رسول الله ﷺ، وأن أهلَ الجنة يَرون ربهم بأبصارِهم لا محالة.

وأن الله كلم موسى تَكليمًا، واتخذ إبراهيم خَليلًا، والميزان حق، والصراط حق، والأنبياء حق، وعيسى بن مريم عَبد الله ورسوله، والإيمان بالحوض والشفاعة، والإيمان بالعَرش والكُرسي، والإيمان بملك الموتِ أنه يقبض الأرواح بالنَّفخ في الصُّور، والصور قَرْن يَنفخُ فيه إسرافيل.

وأن القَبر الذي هو بالمدينة قبر النبي محمد ﷺ، معه أبو بكر وعُمر رضي الله عنهما، وقلوب العباد بين إصْبَعَين من أصابع الله، والدَّجال خارج في هذه الأمة لا محالة، وينزل عيسى بن مريم عليه السلام إلى الأرض فيقتله بباب لُدّ.

والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاءَك، يُوزَن العبدُ يوم القيامة فلا يَزِنُ جَناح بَعوضة، وتُوزن أعمالُ العِباد كما جاءَ في الأثر، والتصديق به، والإعراض عمن ردَّ ذلك وترك مجادلته، وأن الله تعالى يُكلِّم العباد يوم القيامة ليس بينهم وبينه ترجمان، والإيمان به والتصديق.

والإيمان بالحوض وأن لرسول الله ﷺ حوضًا يوم القيامة تَرِدُ عليه أُمته، عرضه مثل طوله مَسيرة شهر؛ آنيته كعددِ نجومِ السماءِ على ما صحَّت به الأخبار من غير وجه.

وما أنكرته العلماء من أهل السنة فهو منكر، واحذروا البدع كلها.

ومن تَرك الصلاة فقد كَفر، وليس من الأعمال شيء تركهُ كُفرٌ إلا الصلاة؛ مَن تركها فهو كافر وقد أحلَّ الله قتله، والنفاق هو الكُفر، أن يَكفر بالله ويَعبد غيره ويُظهر الإسلام في العَلانية؛ مثل المنافقين الذين

كانوا على عَهد رسول الله ﷺ.

والرجم حَق على من زَنى وقد أحصن، إذا اعترف أو قامت عليه بينة، وقد رجَم رسولُ الله، ورجمت الأئمة الراشدون.

ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح، ونَخاف على المسيء المذنب ونرجو له رَحمة الله. ومن لقي الله بذنب تَجب له به النار تائبًا غَير مُصِرٍّ عليه، فإنّ الله يتوب عليه، ويقبل التوبةَ عن عباده وَيعفو عن السيئات، ومن لقيه وقَد أُقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته، ومن لقيه مصرًّا غير تائب من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأَمْرُه إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. ومن لقيه من كافر عذبه، ولم يَغفر له»[(١)].

(١) ينظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٣٥، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٢٤٥، ٣١١.

المبحث الثامن

تَمسُّكه بالسُّنَّة والأثر، وتعظيمه لأهلها وموقفه من أهل البدع

١ ــ تَمسُّكه بالسُّنَّة والأثر:

كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ شديدَ الاتباع للآثار؛ قال عبد الملك الميموني (ت٢٧٤هـ): «ما رأت عَيْنِي أفضل من أحمد بن حنبل، وما رأيتُ أحدًا من المحدثين أشد تعظيمًا لحرمات الله عَزَّوَجَلَّ وسنُة نبيه ﷺ إذا صَحَّت عنده، ولا أشد اتباعًا منه»(١).

وأكد رَحِمَهُ اللَّهُ على ضرورة التمسك بالسنة، وأنها العصمة للمعتصمين، ومن توفاه الله تعالى متمسكًا بالسنة كان ذلك من حسن ختامه، وبشارة على فوزه بتمامه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من مات على الإسلام والسُّنَّة قد مات على الخير كلّه»(٢).

وبالمقابل فإن سوء الخاتمة مع رد السنة وعدم قبولها والعمل بها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن رَدَّ حديثَ رسول الله ﷺ فهو على شَفا هَلَكة»(٣).

ونُقل عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «ما كتبت حديثًا إلا وقد عملتُ به حتى مرَّ بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة دينارًا، فاحتجمت وأعطيت

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٣.
(٢) المرجع السابق ص٢٤٨.
(٣) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح ٢/ ٣١١.

الحجام دينارًا»[(١)].

ومن منهجه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث، لم يأخذ فيها بقول أحدٍ من الصحابة ولا من بعدهم إذا كان خلاف قوله ﷺ.

وإن لم يكن في المسألة قول عن النبي ﷺ وكان فيها عن أصحاب رسول الله ﷺ أقوال، تخيّر من أقاويلهم، ولم يخرج من أقاويلهم إلى قول مَن بعدهم.

وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه قول، تَخيّر من أقوال التابعين.

وربما كان الحديث عن النبي ﷺ، وفي إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يرو حديث خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجد خِلافه[(٢)].

٢ ـ تعظيمه لأهل الحديث والأثر:

لقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ معظمًا لحديث رسول الله ﷺ ولأهل الحديث، ويرى أن شأنهم من شأن النبي ﷺ، فهم حاملون لسنته وناقلون لكلامه، ومن عظم رسول الله ﷺ عظمهم، ومن عظمهم عظم عند النبي ﷺ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن عَظّم أصحاب الحديث، تعظم في عين رسول الله ﷺ، ومن حقرهم سقط من عين رسول الله ﷺ، لان أصحابَ الحديث أحبارُ رسول الله ﷺ»[(٣)].

---

(١) الحديث أخرجه أحمد رقم (١١٢٩)، والبخاري رقم (٥٣٦٧)، ومسلم (٤٠٤٦)، وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شهبة ص١٧٨.

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شهبة ص١٧٨.

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٤٧.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن شأن أهل الحديث وأهل الجهاد واحدٌ، وأهل الحديث مرابطون يذودون عن الإسلام ونبيه، تمامًا كالمرابطين على الثغور يحمون حدود الإسلام ويذودون عن حياضه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وقد أقبل أصحاب الحديث بأيديهم المحابر فأومأ إليها ـ: «هذه سُرج الإسلام»[(١)].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنهم أولى الناس بالولاية، وإن كان الأبدال من قوم فهم من أهل الحديث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن لم يكن أصحاب الحديث الأبدال فمن يكون؟»[(٢)].

٣ ـ موقفه من أهل البدع:

لا يخفى على من قرأ سيرة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ما تعرض له من محنة سببها ما تم ابتداعه في زمانه رَحِمَهُ اللَّهُ، وما خاضه أهل البدع في خلق القرآن وغيرها مما لم يخض فيه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وموقفه من هذا منذ البداية واضحٌ ثابتٌ، شأنه شأن أئمة الإسلام في زمانه كالشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره، فقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يُعرض عن أهل البدع، ويعظ من يغتر بهم ويجالسهم، ويبين له أن الاشتغال بالسنة هو طريق الهدى، ويكشف له عن الحق في ذلك، فإن أجابه؛ وإلا تركه، وهذا هو المنهج الذي كان يحث تلامذته على نهجه.

قال تلميذه الإمام أبو داود السّجستاني (ت٢٧٥هـ): «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل السنة مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلِمه أن الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه وألا فألحِقه به»[(٣)].

---

(١) طبقات الحنابلة ٢٤٩/١، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح ٣١١/٢.
(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٩.
(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٥٠.

ورأيه ذلك رَحِمَهُ اللَّهُ كان ينبع من قناعته بحاجة الأمة للرجوع إلى السنة النبوية، فكثرة البدع في زمانه سببها بُعد الناس عن السنة وانشغالهم بعلوم دخيلة لا فائدة ترجى منها، أُثر عنه أنه قال: «ما أعلمُ الناسَ في زمانٍ أحوجَ منهم إلى طلبِ الحديث من هذا الزمان، قلتُ: ولم؟ قال: ظَهرت بدع، فمن لم يكن عنده حديث وَقع فيها»[(١)].

ولذا كان رَحِمَهُ اللَّهُ يفضل المتمسك بالسنة وإن وقع في بعض الذنوب على أهل البدع وإن كانوا من الزهاد الورعين، فالذي لا يتورع في عقيدته تجاه الخالق تبارك وتعالى، لا ينفعه تورعه في معاملاته مع المخلوقين[(٢)].

(١) المرجع السابق ص٢٥١.
(٢) المرجع السابق ص٢٥١.

المبحث التاسع

محنة الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم[١]

ذكر من ترجم للإمام أحمد بن حنبل محنته في القول بخلق القرآن، وتوسعوا في ذكر تفاصيلها، مع اتفاقهم على عموم الأحداث فيها، ولذا ننقل هنا أبرز الأحداث في ذلك ضمن التسلسل التالي:

أولًا: سبب المحنة وبداية القول بخلق القرآن:

سبب محنة الإمام أحمد بن حنبل حمله قهرًا على القول بخلق القرآن الكريم، إذْ إن الناس جميعًا كانوا على قول السلف في مسألة القرآن الكريم، وأنَّ القرآن الكريم كلامُ الله تعالى غير مخلوق، حتى ابتدعت المعتزلة مسألة خلق القرآن، وأخفوا ذلك زمن هارون الرشيد (ت١٩٢هـ).

وبعد أن تولى الأمين (ت١٩٨هـ) الخلافة سار على منهج أبيه في ذلك، لكن لما وليَ المأمون (ت٢١٨هـ) زين له المعتزلة القولَ بخلق القرآن، وكان يتردّد في حمل الناسِ على ذلك، ثم عزم على ذلك فحَمل الناس عليه.

---

(١) ينظر في محنة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: المحنة على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي، سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح ص٤٩، مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص٤١٦، ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٤/ ١٦٤، منازل الأئمة الأربعة للسَّلَماسي ١/ ٢٥٥.

فكَتب وهو بالرَّقة إلى صاحب الشرطة ببغداد بامتحانِ الناس، فامتَحنَهم، فحبس من امتنع منهم.

ثانيًا: بداية المحنة:

كان المأمون أولَ من حمل الناس على القول بخلق القرآن الكريم وذلك في بداية ولايته سنة (١٩٨هـ) وبدأ امتحان الناس، ولم يمتنع غير أربعة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح (ت٢١٨هـ)، وعُبيد الله بن عمر القَواريري (ت٢٣٥هـ)، والحَسن بن حماد (ت٢٤١هـ). ثم أجاب عُبيد الله بن عمر، والحَسن بن حماد، وبَقي أحمد بن حنبل، ومُحمد بن نوح في الحبس، فمَكثا أيامًا في الحَبس، ثم حُملا مُقيدين.

وشاء العليم القدير أن يموت المأمون قبل وصول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ إليه، فبويع بعدها المعتصم (ت٢٢٧هـ)، وكان المأمونُ قد أوصاه بالاستمرار في امتحان العلماء، فرُدَّ أحمد ومحمد بن نوح إلى بغداد في سَنة (٢١٨هـ)، فمات محمد بن نوح في الطريق رَحِمَهُ اللَّهُ، ورُدّ أحمد إلى بغداد مقيدًا فسجن فيها.

ثالثًا: المناظرات:

في شهر رمضان سنة (٢١٩هـ)، حُوِّل الإمام أحمد بن حنبل إلى دار إسحاق بن إبراهيم صاحب الشرطة، يُوجّه إليه في كل يوم برجلين؛ أحدهما يقال له: أحمد بن رَبَاح، والآخر: أبو شُعيب الحَجّام، فلا يَزالان يُناظرانه، حتى إذا أرادا الانصراف دُعي بقيد فزيد في قيوده.

ومن تلك المناظرات أن قال لأحد الرجلين: ما تَقول في عِلم الله؟ قال: علم الله مَخلوق، فقال له الإمام أحمد: كفرتَ، فقال الرسول الذى كانَ يَحضر من قِبل إسحاق بن إبراهيم: إن هذا رَسول أمير المؤمنين! فقال الإمام أحمد: إن هذا قد كفر.

وفي هذه المناظرة يظهر لنا ثبات الإمام أحمد ووضوحه وشجاعته مع قوة الحجة.

وجرت مناظرةٌ بينه وبين إسحاق بن إبراهيم صاحب الشرطة، مفادها أن إسحاق قال له: أليس قد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، أفيكون مجعولًا إلا مخلوقًا؟ فقال له الإمام أحمد: قد قال الله ﷻ: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥﴾ [الفيل: ٥]،أفَخَلَقهم؟ قال: فسكت.

وجرى أيضًا بينه وبين قاضي الخليفة أحمد بن أبي دُؤَاد (ت٢٤٠هـ) مناظرات بحضور المعتصم، وإحدى تلك المناظرات: جاءَ رسول المعتصم إلى أحمد في محبسه، فقال: أجب، فأخذَ بيد الإمام، وأدخله على المعتصم وإذا هو جالس وابنُ أبي دُؤاد حاضر، وقد جَمع خلقًا كثيرًا من أصحابه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: لما دخلتُ عليه قال لي ـ يعني المعتصم ـ: ادْنُهْ، ادْنُهْ، فلم يَزل يُدنيني حتى قَربت منه. ثم قال: اجلس، فجلست وقد أثقلتني الأقياد، فمكثتُ قليلًا ثم قلتُ: تَأذن في الكَلام؟ فقال: تَكلّم. فقلتُ: إلامَ دعا الله ورسوله؟ فسكتَ هُنيهةً، ثم قال: إلى شَهادة أن لا إله إلا الله. فقلتُ: فأنا أشهد أن لا إله إلا الله.

ثم قلتُ: إن جدكَ ابنَ عباس يقول: لما قَدِم وفدُ عبدِ القَيْس على النبي ﷺ سألوه عن الإيمان، فقال: «أتدرونَ ما الإيمان؟». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ مُحمدًّا رَسولُ الله، وإقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وأن تُعطُوا الخُمُس مِنَ المَغْنَم»[(١)].

فقال المعتصم: لولا أنّي وجَدتك في يَد مَن كانَ قبلي ما عَرضتُ لك.

(١) أخرجه أحمد (١/٢٢٨) (٢٠٢٠)، والبخاري في الإيمان: باب أداء الخمس ١/ ١٢٠، ومسلم في الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله تعالى، رقم (١٧).

ثم أمر المعتصم بمناظرة الإمام أحمد، ودامت المناظرات بينهم ليالي ثلاثًا، يرغبون منه أن يطيعهم في بعض أمرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم إنهم طلبوه وناظروه أيامًا متعددة، فدفع حججهم وبين فسادها، وأنهم لم يأتوا على ما يقولونه بحجة لا من كتاب ولا من سنة ولا من أثر، وأنه ليس لهم أن يبتدعوا قولًا، ويلزموا الناس بموافقتهم عليه، ويعاقبوا من خالفهم، وإنما يُلزَمُ الناسُ ما ألزمهم الله ورسوله، ويعاقب من عصى الله ورسوله»[(١)].

رابعًا: مراودة الإمام أحمد على التنازل عن قوله في أن القرآن غير مخلوق:

سلك المعتصم مع الإمام أحمد شتى الأساليب ليترك قوله، من ذلك المناظرات التي تم ذكرها قبل قليل، ولكن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بقي ثابتًا على قوله لا يتزحزح عنه قِيدَ أنملة، ومن الأساليب التي سلكها المعتصم مع الإمام أحمد:

١ ـ الترهيب:

وَجّه المعتصم من يأتي بالإمام أحمد حتى أدخل على إسحاق فقال له: يا أحمد، إنها والله نفسك، إنه لا يقتُلك بالسيف، إنه قد آلى إن لم تُجبه أن يَضربك ضَربًا بعد ضربٍ، وأن يُلقيك في موضع لا تَرى فيه الشمس.

٢ ـ التودد والترغيب:

أدخل مرة على المعتصم فقال له: اقعُد. ثم قال ـ بعد مناظرات مع كثير ممن حوله ـ: وَيحك يا أحمد! أجبني حتى أطلق عنك بيدي. قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فرددت عليه ولم أجبه لما أراد.

---

(١) شرح حديث النزول ص١٧١.

ومن ذلك أيضًا أن قال له مرة بعد ضربه: ويحك يا أحمد، علامَ تقتل نفسك؟ إني والله عليك شفيق، وَيحك يا أحمد! ما تقول؟ فيقول: أعطوني شيئًا من كتاب الله ﷻ أو سُنة رسوله ﷺ، أقول به.

وقال له بعد ضربه: ويحك يا أحمد! أجبني، فجعلوا يُقبلون عليه ويقولون: ويلك يا أحمد! إمامك على رأسك قائم! وجَعل يقول المعتصم: وَيحك! أجبني إلى شيء لك فيه أدنى فرج حتى أطلق عنك بيدي. قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئًا من كتاب الله ﷻ أو سُنة رسوله ﷺ حتى أقول به.

٣ ـ الشتم والضرب:

فلما ضاق الأمر بالمعتصم ولم يجبه الإمام أحمد لِما أراد بعد أن ترقق وتودد له، راح يلعنه ثم أمر بسحبه، ثم أتي به فقال له المعتصم: وقرابتي من رسول الله ﷺ، لأضربنَّك بالسياط، أو تقولَ كما أقولُ، وأمر الجلادين بضربه.

قال الإمام أحمد: فجعل يتقدم إليَّ الرجلُ منهم فَيضربني سَوطين، فيقول له: ـ يعني المعتصم ـ شُدّ، قَطع الله يدك ثم يَتنحَّى، ثم يتقدم الآخر فيضربني سوطين، وهو في كل ذلك يقول لهم: شُدوا قَطع الله أيديكم.

فلما ضُربت تِسعة عشر سوطًا، جعل عُجيْف يَنخسني بقائم سيفه، وقال: تريد أن تغلبَ هؤلاء كلهم؟ وجعل بعضهم يقول: وَيلك! الخليفة على رأسك قائمٌ! وقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، دمهُ في عنقي، اقتله.

ثم قال للجلاد: تَقدم، أوجع، قَطع الله يدَك، فما زال يُضرب رَحِمَهُ اللهُ حتى ذهب عقله، فكب على وجهه وطرح على ظهره وداسوه بأقدامهم!.

خامسًا: خروجه من السجن:

مكث رَحِمَهُ اللَّهُ في السجن سنتين وأربعة أشهر، تحت حراسة مشددة لم يتمكن حتى أبناؤه من إيصال شيء من الطعام إليه. وأخرج في زمن المعتصم، واضطر المعتصم لذلك بعد أن اجتمع الناس وضَجّوا، حتى خاف، ولما خرج الإمام أحمد تلقاه العلماء وقبلوا جبهته ورأسه، وواسَوه وخفّفوا عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأراد المعتصم إطلاقه، فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة، فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم في العامة، وخافوا الفتنة، فأطلقوه»[(١)].

وما كان منه بعد ذلك إلا أن صفح وعفا عمن ضربه، كما نقل عنه ابنه صالح رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: لقد جَعلتُ الميّتَ في حِلٍّ من ضَربه إياي، ثم قال: مررتُ بهذه الآية: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

سادسًا: عودته لتحديث الناس:

رجع رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تحديث الناس جهرة، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل المحنة، واستمر ذلك إلى وفاة المعتصم سنة (٢٢٧هـ)، وبعد استخلاف الواثق بن المعتصم بفترة طلب من الإمام أحمد ألا يساكنه بأرض، فاختفى يتنقل في الأماكن، ثم عاد إلى منزله فاختفى فيه إلى أن مات الواثق (٢٣٢هـ).

سابعًا: رفع المحنة:

لما ولي المتوكل بن المعتصم، بعدَ أخيه الواثق، لستٍّ بَقِينَ من ذي

(١) الحسنة والسيئة لابن تيمية ص١٠٦.

الحجة سنة (٢٣٢هـ) أظهر الله السنة على يديه، وأوقد مصابيحها، وكشف الله به تلك الغمة، وأطفأ نيرانها، فرحم الله الإمام أحمد على ما تحمل من الأذى المستمر في سبيل توحيد رب العالمين، فنال باستحقاقٍ لقب إمام هل السنة والجماعة، وقد أحسن من قال: نصر الله الإسلام بأبي بكر الصديق أيام الردة، وبأحمد بن حنبل أيام المحنة.

الباب الثاني

مسند الإمام أحمد بن حنبل

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل.

الفصل الثاني: منهج الإمام أحمد في مسنده.

الفصل الأول

التعريف بمسند

الإمام أحمد بن حنبل

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المسانيد، معناها، ونشأتها، وأهم الكتب فيها.

المبحث الثاني: عدد أحاديث المسند وعدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد شيوخه في المسند.

المبحث الثالث: طبعات الكتاب.

المبحث الرابع: الأعمال العلمية حول المسند.

المبحث الخامس: رواية المسند.

المبحث الأول

المسانيد، معناها، ونشأتها، وأهم الكتب فيها

أولًا: معنى المسانيد:

المسانيد جمع مُسنَد، والمسند في اللغة: مأخوذ من سَنَد. قال الرازي (ت٦٦٦هـ): «سَنَدَ إلى الشيءِ مِنْ بابِ دَخَلَ، واسْتَنَدَ إليه بِمَعْنًى، وأَسْنَدَ غَيْرَهُ. والإِسْنادُ في الحديثِ رَفْعُه إلى قائلِه»[(١)].

وكتب المسانيد: هي التي تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كلِّ واحدٍ من الصحابة بعضِها إلى بعض، وإن اختلفت درجاتُها من صحةٍ، وحسنٍ، وضعفٍ[(٢)].

وعرَّف الدكتور نور الدين عتر المسنَد بقوله: «هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة ﷺ، بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو شرافة النسب»[(٣)].

ثانيًا: نشأة كتب المسانيد:

يعد القرن الثالث الهجري عصرَ الازدهار بالنسبة لعلوم السنة النبوية الشريفة، فقد تعالت همم علماء الحديث فنشطوا إلى التأليف والتصنيف فيه، ففيه ظهرت كتب المسانيد والكتب الستة، التي كان عليها المعول

(١) مختار الصحاح (مادة سند) ص١٥٥.
(٢) علوم الحديث ومصطلحه لصبحي إبراهيم الصالح ص١٢٣.
(٣) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص٢٠٠.

بعد ذلك عند علماء المسلمين.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٥٢هـ): «إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المئتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندًا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندًا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندًا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقلَّ إمامٌ من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء»[(١)].

ثالثًا: أول من صنَّف مسندًا:

على الأرجح من أقوال العلماء أن أول من صنف مسندًا هو نعيم بن حماد (ت٢٢٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)].

قال الحافظ زين الدين العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٠٦هـ): «وروينا عن الدارقطني قال: أول من صنف مسندًا وتتبَّعه نعيم بن حماد. قال الخطيب البغدادي: وقد صنف أسد بن موسى الأموي المصري المعروف بأسد السنة مسندًا وكان أكبرَ من نعيم سنًّا وأقدم سماعًا، فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حداثته»[(٣)].

ثم تتابع بعد ذلك تصنيف المسانيد وسيأتي أهمها في الفقرة اللاحقة.

رابعًا: أهم كتب المسانيد:

كتب المسانيد كثيرة، لا يسع المقام لذكرها جميعًا، ولكن نذكر

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر ١/٦.
(٢) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي ٢/٥٦.
(٣) شرح ألفية العراقي للعراقي ٢/٥٦.

أهمها مرتبة على تاريخ وفاة مؤلفيها:

١ ـ مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ) مطبوع عدة طبعات[(١)].

٢ ـ مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) مطبوع في مجلدين بدار الوطن ـ الرياض، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي.

٣ ـ مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت٢٣٨هـ). طبع بتحقيق وتخريج ودراسة الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.

٤ ـ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) وهو أكبر المسانيد الموجودة، وسيأتي الحديث عن طبعاته إن شاء الله تعالى.

٥ ـ مسند أحمد بن إبراهيم الدورقي (ت٢٤٦هـ) توجد منه قطعة فيه مسند سعد بن أبي وقاص في المكتبة الظاهرية، دار البشائر الإسلامية بيروت سنة (١٤٠٧هـ)، بتحقيق عامر حسن صبري.

٦ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد الكشي (ت٢٤٩هـ) وقد طبع أكثر من طبعة.

٧ ـ مسند يعقوب بن شيبة أبي يوسف السدوسي البصري (ت٢٦٢هـ). وقد طبع جزء منه يمثل الجزء العاشر من مسند عمر بن

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن مسند أبي داود الطيالسي ليس من تصنيفه هو، إنما هو عدة مجالس سمعها يونس بن حبيب في مجالس متفرقة، صنفها ليونس أبو مسعود الرازي، كما قال أبو نعيم. وقال الذهبي: سمع يونس بن حبيب عدة مجالس متفرقة، فهي المسند الذي وقع لنا. انتهى نقلًا عن مقدمة تحقيق مسند أبي داود الطيالسي للدكتور محمد بن عبد المحسن التركي ١/ ٥٢.

الخطاب ﷺ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، في مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت سنة (١٤٠٥هـ).

٨ ـ مسند أحمد بن إبراهيم الطرَسوسي الخزاعي (ت٢٧٣هـ) والموجود منه جزء يسير من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، وهو مطبوع بتحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس بيروت سنة (١٤٠٣هـ).

١١ ـ مسند أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت٢٩٢هـ) المطبوع باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل ابن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم.

١٢ ـ مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.

١٣ ـ مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ) طبع في مكتبة العلوم والحكم سنة (١٤١٤هـ)، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله.

١٤ ـ مسند المقلِّين لدعلج بن أحمد السجستاني (ت٣٥١هـ)، مطبوع في دار الصحابة، تحقيق مجدي فتحي السيد سنة (١٤١٠هـ).

المبحث الثاني

عدد أحاديث المسند
وعدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند
وعدد شيوخه في المسند

أولًا: عدد أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو موسى المديني (ت٥٨١هـ): «فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفًا، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق ببغداد، أخبرنا أبو بكر الخطيب قال: وقال ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل، لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفًا، والتفسير وهو مئة ألف وعشرون ألفًا، سمع منه ثمانين ألفًا والباقي وجادة، وذكره.

فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، وأراد غيره من المكرر، فيصح القولان جميعًا؟ أو الاعتماد على قول ابن المنادي دون غيره؟ ولو وجدنا فراغًا لعددناه إن شاء الله تعالى»[(١)].

وقال أبو موسى المديني: «وجدت بخط الشيخ حامد بن أبي الفتح: ذكره أبو عبد الله الحسين بن أحمد الأسدي في كتابه المسمى مناقب أحمد بن حنبل أنه سمع أبا بكر بن مالك يذكر أن جملة ما وعاه المسند

(١) خصائص المسند لأبي موسى الأصبهاني ص١٥.

أربعون ألف حديث غير ثلاثين أو أربعين»[(١)].

ونُقل عن ابن عساكر (ت٥٧١هـ) أنها ثلاثون ألفًا، وعن غيره أنها أربعون ألفًا، إذ إنها مع المكرر وزوائد عبد الله أربعون وبدونه ثلاثون: «وعدد أحاديثه ثلاثون ألفًا قاله ابن المنادي، وهذا باطراح المكرر وزيادات ابنه عبد الله؛ لأنَّه معها يصل إلى أربعين ألفًا، قال ابن عساكر: يبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفًا سوى المعاد، وغيرَ ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد، وقال الحسيني: وجملة أحاديثه أربعون ألفًا بالمكرر ممَّا رواه عنه ابنه الحافظ أبو عبد الرَّحمن عبد الله، وفيه من زياداته»[(٢)].

وبعد العودة إلى طبعات المسند وجدت أن العلماء المعاصرين رقموا المسند وعدُّوا أحاديثه، وإن حصل بينهم اختلاف فهو يسير، وعدد الأحاديث حسب طبعة الرسالة (٢٧٦٤٧)، سبع وعشرون ألفًا وستمئة وسبعة وأربعون، وقريب من ذلك كثير من الطبعات.

وفي طبعة المكنز وصل عددها إلى (٢٨٢٩٥) ثمان وعشرين ألفًا ومئتين وخمسة وتسعين، فتزيد طبعة المكنز على طبعة الرسالة بـ (٦٤٨) حديثًا.

والراجح والأدقّ ترقيم طبعة المكنز، لأن محققيها استفادوا من طبعة الرسالة وغيرها من الطبعات السابقة، ووقع تحت أيديهم نسخ مخطوطة من المسند لم تتوفر لمن هم قبلهم.

واختلاف العلماء السابقين والمعاصرين في عدد أحاديث المسند، يرجع إلى أسباب، منها:

١ ـ النسخ الخطية التي تم اعتمادها في العدِّ والتحقيق، ففي طبعة

(١) خصائص المسند لأبي موسى الأصبهاني ص١٥.
(٢) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد ص١١٠.

الرسالة اعتمدوا على ثلاثَ عشْرةَ نسخةً خطية، بينما في طبعة المكنز اعتمدوا على ثمان وثلاثين نسخةً خطية منها الطبعة الميمنية، وبذلك تداركوا الكثير من السقط.

٢ ـ طريقة كل عالم في الترقيم؛ ففي طبعتَي المكنز والرسالة عدوا المكرر حديثًا مستقلًّا، وعدوا زيادات عبد الله بن الإمام أحمد. أما في طبعة المكنز فعدّوا زيادات القَطِيعي، ولم يفعل ذلك محققو طبعة الرسالة.

٣ ـ كان من طريقة المتقدمين إذا روى الإمام أحمد الحديث عن شيخين فأكثر يعدّون رواية كل شيخ حديثًا، بينما المعاصرون يعدونه حديثًا واحدًا، وهذا يفسر الفارق الكبير بين عد المتقدمين والمعاصرين.

ثانيًا: عدد الصحابة الذين خرج عنهم الإمام أحمد في المسند:

قال أبو موسى المديني (ت٥٨١هـ): فأما عدد الصحابة فنحو سبعمئة رجل، ومن النساء مئة ونيف.

وقال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): قد عددتهم فبلغوا ستمئة ونيفًا وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستًّا وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمئة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسمَّ من الأبناء والمبهمات وغيرهم.

وعدَّهم ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في كتابه «ترتيب أسماء الصَّحابة الَّذين أخرج حديثهم أحمد حنبل في المسند»، وبلغ عددهم تفصيلًا: (١٠٥٦) مُسْندًا[١].

وبلغ عدد المسانيد حسب نسخة المكنز (١٣٠٦) مسندًا[٢].

(١) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد ص١١٠.
(٢) مسند أحمد طبعة المكنز المقدمة ص٣٨.

ثالثًا: عدد شيوخ الإمام أحمد في المسند:

بلغ عدد شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في المسند (٢٨٣) شيخًا، عدهم ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

وعدد شيوخ ابنه عبد الله الذين روى عنهم في المسند (١٧٣) رجلًا[٢].

(١) المصعد الأحمد ص٣٢، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨١.

(٢) المصعد الأحمد ص٣٢.

المبحث الثالث

طبعات الكتاب

١ ـ الطبعة الميمنية للبابي الحلبي بمصر سنة (١٣١٣هـ)، في ست مجلدات كبار، عني بتصحيحها محمد الزهري الغمراوي، وهي نسخة قيمة بقيت في أيدي طلاب العلم والباحثين ما يزيد على قرن من الزمان، وصورت مرات كثيرة، إلا أنه مع مكانة هذه الطبعة لوحظ أن فيها بعض التحريف والتصفيح، وقد سقط منها أحاديث ومسانيد[(١)].

٢ ـ طبعة دار المعارف في مصر سنة (١٩٤٦م)، بتحقيق المحدث العلامة أحمد شاكر، في ستة عشر مجلدًا، وصل فيه العلامة أحمد شاكر إلى نهاية مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وعدد أحاديثه (٨٧٢٠) حديثًا، ووافته المنية قبل تمامه رحمه الله، بذل فيها جهدًا عظيمًا، فرقم أحاديثها، ووضع لها فهارس على أرقام الأحاديث، ومن أعظمها فائدة فهرس الموضوعات العلمية.

٣ ـ طبعة مؤسسة الرسالة بيروت صدر أول أجزائها سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، بإشراف معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وتحقيق فضيلة الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة، في (٥٢) مجلدًا، (٤٥) مجلدًا في أحاديث المسند، وسبعة مجلدات فهارس، بذل المحققون في هذه الطبعة جهدًا كبيرًا في الدِّقة، وتحقيق الأحاديث والحكم عليها، مع جودة الإخراج، وتعد من أحسن الطبعات، اعتمد

(١) ينظر: مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ١/ ٣٦.

المحققون فيها على ثلاث عشرة نسخة، بعضها غير كامل، وكان تعداد الأحاديث فيها (٢٧٦٤٧) حديثًا.

وبالمقارنة مع طبعة المكنز ـ وسيأتي الحديث عنها ـ نجد أن هناك تفاوتًا كبيرًا في عدد الأحاديث، فبلغ تعداد أحاديث طبعة المكنز (٢٨٢٩٥) حديثًا، والفارق (٦٤٨) حديثًا، وهذا يعود لأمرين:

الأول: هناك اختلاف في طريقة الترقيم.

الثاني: أن طبعة الرسالة فيها سقط كبير إذْ إن طبعة المكنز قوبلت بثمان وثلاثين نسخةً خطية منها الطبعة الميمنة، استدرك فيها محققوها ما سقط من الأحاديث في طبعة الرسالة وغيرها من الطبعات، وذكروا أنه سقط من طبعة الرسالة مئة حديث في موضع واحد!

٤ ـ طبعة المكتب الإسلامي بإشراف سمير المجذوب، سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، وتقع في (٨) مجلدات.

٥ ـ طبعة عالم الكتب سنة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، بتحقيق السيد أبي المعاطي النوري وجماعة، وتقع في (١١) مجلدًا.

٦ ـ طبعة مكتب البحوث بجمعية المكنز ودار المنهاج سنة (٢٠٠٨م)، وعدد أجزائه (١٢)، وتعد من أفضل طبعات المسند من حيث ضبط النص واستدراك الأحاديث الساقطة، وقد مر معنا أن محققيها اعتمدوا على ثمان وثلاثين نسخة خطية، منها الطبعة الميمنية وبلغ عدد أحاديثها (٢٨٢٩٥) حديثًا.

٧ ـ طبعة مؤسسة قرطبة في القاهرة في ستة أجزاء، وعليها تعليقات شعيب الأرناؤوط.

٨ ـ طبعة دار الكتب العلمية سنة (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م)، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، وتقع في (١٢) مجلدًا.

المبحث الرابع

الأعمال العلمية حول المسند

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

إقبال العلماء على المسند سماعًا وقراءةً وحفظًا

اهتم العلماء قديمًا وحديثًا، في البلاد الإسلامية كافة، بمسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، فقد حوى هذا الكتاب العظيم جزءًا كبيرًا من الحديث النبوي الشريف، جمعه رَحِمَهُ اللَّهُ ليكون إمامًا للناس، كما نقل ذلك عنه ابنه عبد الله، قال: «قلت لأبي: لِمَ كرهت وضع الكتب، وقد عملت المسند؟ فقال: عملت هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف الناس في سُنّة رسول الله ﷺ رُجِعَ إليه»[(١)].

وأول ما تتجلى فيه عناية علماء الأمة بهذا المسند هو حرصهم على سماعه، وقراءته، وحفظه، وشرح غريبه، واختصاره، وترتيبه.

قال الحافظ أبو موسى المديني (ت٥٨١هـ): «إن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير إمام الدين أبي عبد الله أحمد»[(٢)].

---

(١) خصائص المسند ص١٤.

(٢) خصائص المسند ص١٠.

ويصور الحافظ أبو موسى المديني ما كان يجده المحدث في نفسه من غبطة وفخر إذا وقع له جزء من أجزاء هذا المسند فيقول: «ولَعَمري إن مَن كان مِن قبلِنا من الحفاظ يتبجّحون بجزء واحد يقع لهم من حديث هذا الإمام الكبير».

ويستشهد أبو موسى المديني لقوله هذا بذكر ما قاله أبو محمد المُزَني (ت٣٥٥هـ) لرجل قدم عليه من بغداد وقال: «سمعت مسند أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ من أبي بكر بن مالك في مئة وخمسين جزءًا، فعجب أبو محمد المُزَني من ذلك، وقال: مئة وخمسون جزءًا من حديث أحمد بن حنبل! كنا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءًا من حديث أحمد بن حنبل قضينا العجب من ذلك، فكيف في هذا الوقت هذا المسند الجليل!»[(١)].

ثم ذكر المديني: كيف أن الحاكم (ت٤٠٥هـ) لم يبدأ بتأليف كتابه «المستدرك على الصحيحين»، إلا بعد أن أقام في بغداد أشهرًا، وسمع جملة المسند من أبي بكر بن مالك القَطِيعي (ت٣٦٨هـ).

وسئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني ـ رحمهما الله تعالى ـ فيما رواه ابن الجزري: «أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل، أو قال: وما في الكتب هو في المسند يعني إلا قليل، وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه».

ولم ينقطع اهتمام العلماء بمسند الإمام أحمد على مر التاريخ، وما زال يسمع بالأسانيد المتصلة حتى يومنا هذا، وقد سمع في أيامنا

(١) خصائص المسند ص١٠.

هذه أكثر من مرة، منها سماعه في دولة الكويت بالسند المتصل إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك في رجب ١٤٢٩هـ ـ يوليو ٢٠٠٨م، بإشراف الشيخ فيصل العلي مدير مكتب الشؤون الفنية آنذاك، وكان السماع على الشيخ العلامة عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي حفظه الله.

المطلب الثاني

عناية العلماء بالمسند

تجلت عناية العلماء بمسند أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في صور مختلفة من خلال ما صنفوه ودونوه في خدمته، ومن هذه الصور:

أولًا: ترتيبه وتقريبه وتسهيله على طلاب العلم:

١ ـ «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم في المسند» للحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٧١هـ) طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

٢ ـ رتبه على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٨٩هـ).

٣ ـ أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٧٤هـ) كتابَ المسند بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه الكتب الستة، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومعجم الطبراني الكبير، ورتبها جميعًا على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: «جامع المسانيد والسنن» وهو مطبوع.

قال ابن الجزري: «وجهد نفسه كثيرًا، وتعب فيه تعبًا عظيمًا، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه مات قبل أن يكمله، لأنه عُوجِل بكفٍّ بصره، وقال لي رَحِمَهُ اللَّهُ: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج يُنَوْنِص حتى ذهب بصري معه، ولعل الله أن يقيض

له من يكمله مع أنه سهل، فإن معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضي الله عنه»[(١)].

٤ ـ «الكواكب الدراري في ترتيب المسند على أبواب البخاري» لعلاء الدين أبي الحسن علي بن حسين بن عروة المشرقي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن زكنون (ت٨٣٧هـ)، وهو كتاب كبير جدًّا، ضمّنه ابن زكنون كثيرًا من كتب شيخ الإسلام رحمه الله؛ مثل: اقتضاء الصراط المستقيم، والتوسل والوسيلة، والسياسة الشرعية، ونقض التأسيس، وشرح حديث النزول، وغيرها.

وكان من أهم أهداف ابن زكنون من تأليف هذا الكتاب هو حفظ كتب شيخ الإسلام رحمه الله.

قال ابن الجزري رحمه الله (ت٨٣٣هـ): «وقد بلغني أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبه على ترتيب صحيح البخاري، وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن علي بن زكنون الحنبلي)»[(٢)].

٥ ـ «تهذيب المسند وترتيبه على الأبواب» للشيخ الإمام المحدث قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي الشهير بابن زريق (ت٨٤١هـ).

٦ ـ رتبه الحافظ ابن حجر أيضًا على الأطراف وسماه: «إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي»، طبع في دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب سنة (١٤١٤م) في (١٠) مجلدات، بتحقيق الدكتور محمد زهير الناصر.

٧ ـ ثم ضمه الحافظ ابن حجر أيضًا مع الكتب العشرة في كتابه

(١) الفتح الرباني ١/٨.
(٢) المصعد الأحمد ص٤١.

«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٨ ـ رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي (ت بعد١٣٧١هـ) على الكتب والأبواب ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند، وسماه «الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، وكلاهما مطبوع.

ثانيًا: رجال المسند:

١ ـ «الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال» ممن ليس في تهذيب الكمال للمزي للحافظ شمس الدين الحسيني (ت٧٦٥هـ).

٢ ـ «التذكرة برجال العشرة» للحافظ شمس الدين الحسيني. وهي الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة.

٣ ـ اختصر الحافظ ابن حجر كتاب التذكرة للحسيني، في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، مقتصرًا على رجال الأئمة الأربعة، مالك وأحمد والشافعي وأبي حنيفة.

٤ ـ «المقصد الأحمد في رجال أحمد» للشمس محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ).

٥ ـ «التعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند» للحافظ ابن حجر[(١)].

ثالثًا: إفراد زوائده:

١ ـ «غاية المقصد في زوائد المسند» للحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، جرد فيه زوائد المسند.

---

(١) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٢/ ٦٨٤.

رابعًا: خصائصه وختمه والدفاع عن بعض أحاديثه:

١ ـ «خصائص المسند» لأبي موسى المديني (ت٥٨١هـ).

٢ ـ «المصعد الأحمد في ختم مسانيد أحمد» لشمس الدين ابن الجزري (٨٣٣هـ)، طبع بتحقيق أحمد شاكر نشرته دار معارف العوارف بالقاهرة سنة (١٩٦٤م).

٣ ـ «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).

٤ ـ «الذيل الممهَّد على القول المسدد» للسيوطي (ت٩١١هـ).

٥ ـ «ذيل القول المسدد» لمحمد المدراسي الهندي.

خامسًا: إعراب ما يشكل من ألفاظه:

١ ـ «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد» للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) كتاب أعرب فيه حديثه، ورتبه على حروف المعجم على أسماء الصحابة، طبع في دار الكتب العلمية سنة (١٩٨٧م) في (٣) مجلدات.

سادسًا: مختصراته والانتقاء منه وتجريد ثلاثياته:

١ ـ لخص المسند الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن الشافعي (ت٨٠٥هـ).

٢ ـ «الدر المنضد من مسند أحمد»، للشيخ زين الدين أبي حفص عمر بن أحمد الشماع الحلبي الشافعي (ت٩٣٦هـ).

٣ ـ «مختصر المسند» للشيخ خالد عبدالرحمن العك ومحمد إدريس إسلام، طبع في دار الحكم في مجلد واحد.

٤ ـ «مئة حديث منتقاة من مسند أحمد» للحافظ أبي القاسم علي بن

عساكر (ت٥٧١هـ).

٥ ـ «المنتقى من المسند» للحافظ ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ).

٦ ـ «تجريد ثلاثياته» للإمام محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت٦١٣هـ).

٧ ـ «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند» للشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ) طبع في المكتب الإسلامي في مجلدين كبيرين.

سابعًا: الشروح:

١ ـ «غريب الحديث» على مسند أحمد بن حنبل، للإمام اللغوي الزاهد أبي عمر محمد بن عبد الواحد هاشم المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)[(١)].

٢ ـ «المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد»، للعلامة شمس الدين محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ).

٣ ـ شرح على المسند، للشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي نزيل المدينة المنورة (ت١١٣٩هـ).

٤ ـ تخريج أحاديث الإمام أحمد للشيخ أحمد حسن الدهلوي.

٥ ـ شرح وتخريج مسند الإمام أحمد بن حنبل للشيخ محمد المنتصر ابن محمد الزمزمي الكتاني (ت١٤١٩هـ)[(٢)].

٦ ـ اعتنى بهذا المسند أيضًا الشيخ أحمد بن محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٣٧٧هـ)، فشرح غريبه، وحكم على أحاديثه صحة وضعفًا بما

(١) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٦٨٢.

(٢) ذكره محمد حمزة الكتاني في كتابه منطق الأواني ص٢٠١، وقال: أتم منه (١٦) جزءًا.

أوصله إليه اجتهاده، ثم صنع له فهارس قسمها رَحِمَهُ اللَّهُ إلى قسمين: فهارس لطيفة كفهارس الأعلام ونحوها، وفهارس علمية كتلك التي صنعها في الرسالة للشافعي، وقد توفي رَحِمَهُ اللَّهُ قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريبًا.

٧ ـ واعتنى به أيضًا فريق تحقيق دار الرسالة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد خرجوا أحاديثه، وحكموا عليها، وشرحوا مفرداته، وغير ذلك من الجوانب المفيدة.

المبحث الخامس

رواية المسند

على الرغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يرو تامًّا إلا من طريق واحد، وهي طريق الحافظ أبي بكر القَطِيعي (ت٣٦٨هـ)، عن عبد الله ابن الإمام أحمد، وتفسير ذلك يرجع كما قال الذهبي إلى أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة[(١)].

ورواية المسند التي انتهت إلينا كانت من طريق ابن الحصين (ت٥٢٥هـ)، عن ابن المُذْهِب (ت٤٤٤هـ)، عن القَطيعي، عن عبد الله ابن أحمد، عن الإمام أحمد.

أما عبد الله بن أحمد بن حنبل فقد انفرد برواية وسماع المسند كاملًا عن أبيه، وسمع بعض الأحاديث مرتين وثلاثًا.

روى لنا المسند كما سمعه إلا أنه زاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه، وقد بلغ عددهم (١٧٣) شيخًا.

وكان عبد الله ثقة؛ وثقه النسائي والدارقطني والخطيب وغيرهم، وحدث عنه النسائي وابن صاعد، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر القطيعي.

---

(١) زوائد عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في المسند للدكتور عامر حسن صبري ص١٠٣.

وأما الراوي عن عبد الله: فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك القَطيعي، ولد سنة (٢٧٤هـ)، وتوفي سنة (٣٦٨هـ)، سمع المسند مع عم أمه عبد الله بن الجصاص، وكان لأبيه جعفر اتصال بالدولة، وكان عبد الله يقرأ المسند لابن ذلك السلطان، فحضر القَطيعي أيضًا، وسمعه منه.

وأما الراوي عن القطيعي: فهو أبو علي الحسن بن علي ابن المُذْهِب، البغدادي الواعظ. ولد سنة (٣٥٥ هـ) وتوفي سنة (٤٤٤ هـ).

وأما الراوي عن ابن المُذْهِب: فهو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي، ولد سنة (٤٣٢هـ)، وتوفي سنة (٥٢٥هـ)، كان ثقة صحيح السماع واسع الرواية.

وللحافظ أبي موسى المديني طريق آخر للمسند ينتهي إلى القطيعي أورده في كتابه «خصائص المسند».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير، إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رَحِمَهُ اللَّهُ، فحصل لي والدي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ وجزاه عني خيرًا ـ إحضاري قراءته سنة خمس وخمس مئة على الشيخ المقرئ بقية المشايخ أبي علي الحسن بن الحداد، وكان سماعه لأكثره عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ ـ وما فاته منه قرئ عليه بإجازته له ـ وأبو نعيم كان يرويه عن شيخيه أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، على ما تنطق فهرست مسموعاتي بخط والدي رَحِمَهُ اللَّهُ».

وأبو علي بن الحداد، هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد الأصبهاني، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعًا، ولد سنة

(٤١٩هـ)، وبدأ بالسماع سنة (٤٢٤هـ) وبعدها، وأكثر عن أبي نعيم الحافظ، ومن جملة ما سمع منه مسند الإمام أحمد، توفي سنة (٥١٥هـ).

وأما أبو نعيم: فهو الإمام الحافظ الثقة أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق الأصبهاني، صاحب كتاب حلية الأولياء، وتاريخ أصبهان، ومعرفة الصحابة، والمستخرج على الصحيحين، ولد سنة (٣٣٦هـ) وتوفي سنة (٤٣٠هـ).

وأما أبو علي بن الصواف: فهو الشيخ الإمام المحدث الثقة الحجة محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق البغدادي، ولد سنة (٢٧٠هـ) وتوفي سنة (٣٥٩هـ) وله تسع وثمانون سنة[١].

(١) هذا المبحث مستفاد من مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد طبعة الرسالة ١/ ٩٢-١٠٤.

الفصل الثاني

منهج الإمام أحمد في مسنده

وفيه تمهيد وستة مباحث:

المبحث الأول: طريقة الإمام أحمد في التصنيف.

المبحث الثاني: شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه.

المبحث الثالث: درجة أحاديث المسند.

المبحث الرابع: الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد.

المبحث الخامس: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند.

المبحث السادس: زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل.

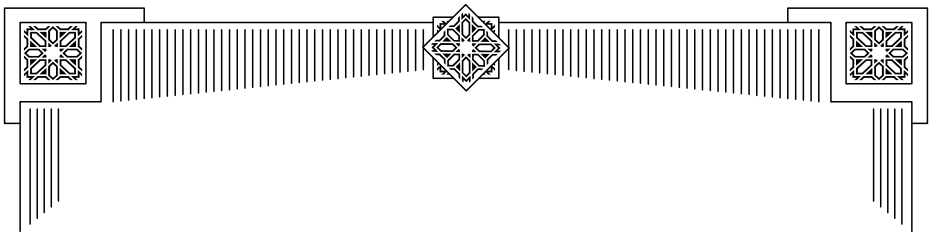

تمهيد

بدأ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ بتأليف المسند بعد عودته من عند الإمام عبد الرزاق الصنعاني، وذلك نحو سنة (٢٠٠هـ)، وكان عمره إذ ذاك ستة وثلاثون عامًا[(١)]، وانتقاه من سبعمئة ألف حديث، على ما أفاده الإمام أبو موسى المديني رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)].

وكان تصنيفه للمسند في أوراق مفردة على هيئة المسودة، أسمعه لابنه عبد الله في ثلاثَ عشرة سنة، يوجهه خلالها إلى ترتيبه وضم أحاديثه بعضها إلى بعض ووضع الحديث في مسنده، وظل رَحِمَهُ اللَّهُ ينظر ويراجع فيه إلى آخر حياته[(٣)].

وكان إسماعه لابنيه عبد الله وصالح وابن عمه حنبل في حدود سنة (٢٢٥هـ)، بعد المحنة[(٤)].

(١) خصائص المسند ص١٨.
(٢) خصائص المسند ص١٣، وانظر: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ص٢٧.
(٣) ينظر: خصائص المسند ص١٨.
(٤) ينظر: خصائص المسند ص١٨.

المبحث الأول

طريقة الإمام أحمد في تصنيف وترتيب المسند

صنف الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسنده على مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم، لا على الأبواب الفقهية، ثم إنه رتبه على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين، فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، وقدم من العشرة الخلفاء الأربعة، مرتبين بحسب الخلافة، ثم مسند بعض الصحابة، وهم عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، وسعد مولى أبي بكر.

ثم مسند أهل البيت، ثم مسند بني هاشم، ثم مسند المكثرين من الصحابة، ثم مسند المكيين، فالمدنيين، فالشاميين، فالكوفيين، فالبصريين، ثم مسند الأنصار.

ثم مسند النساء، فبدأ بالسيدة عائشة، ثم السيدة فاطمة، ثم بقية النساء، ثم مسند أربعة من المقلين آخرهم شداد بن الهاد، وبه ينتهي المسند.

وكان من طريقته أنه في بعض المواضع يذكر بعض أحاديث بعض الصحابة في مسانيد غيرهم، مثل ما حدث في آخر مسند عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إذ ذكر في آخره حديث السقيفة، وروى بعده سبعة أحاديث، أولها كان عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ برقم (٣٩٢)، والستة الباقية عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ برقم (٣٩٣ ـ ٣٩٨).

ولعل هذا يرجع لما سبق ذكره في مقدمة هذا الفصل من أن تصنيف الإمام أحمد للمسند كان في أوراق مفردة على هيئة مسودة.

قال الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «أما دخول مسند في مسند فواقع، وقد بينته في كتابي المسند الأحمد»[١].

ومن الجدير بالذكر في هذا المبحث أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وفرق المسند في أجزاء مفردة، ووافته المنية قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويماثله[٢]، إلا أن عبد الله ابن الإمام أحمد لم يجتهد في تحرير المسند وتقريبه وتهذيبه؛ وقد تمنى العلماء عليه ذلك. قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٤٨هـ): «ولو أنه حرر ترتيب المسند، وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد»[٣].

هذا وقد قدم الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي تقسيمًا مفيدًا لأحاديث كتاب المسند كالآتي:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعًا منه، وهو المسمى مسند الإمام أحمد، وهو كبير جدًّا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جدًّا.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

---

(١) المصعد الأحمد ص٢٨.
(٢) المصعد الأحمد ص٢٧، ٢٨.
(٣) المرجع السابق ص٤٠.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضًا.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي (ت٣٦٨هـ) عن غير عبد الله وأبيه ـ رحمهما الله تعالى ـ وهو أقل الجميع.

وسنخصص إن شاء الله مبحثًا مستقلًّا لزوائد عبد الله، ومبحثًا مستقلًّا للحديث عن زيادات القطيعي على مسند أحمد، لأن زيادات القطيعي كانت مدخلًا لبعضهم في التشكيك في مسند الإمام أحمد.

المبحث الثاني

شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه

شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه يتلخص في النقاط التالية:

١ ـ أكثر شيوخ الإمام أحمد في مسنده هم من أهل الصدق والحفظ والإتقان، الذين يقلُّ الخطأ والوهم في حديثهم، إذ لا يوجد من لا يقع منه الخطأ، «من لم يخطئ فهو كذاب»(١).

وعلى هذا يحمل قول بعض العلماء من أن الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة، مثل نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، والسخاوي (ت٩٠٢هـ)(٢).

قال أبو موسى المديني (ت٥٨١هـ): «ولم يُخرِّج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته»(٣).

٢ ـ يروي الإمام أحمد في مسنده عن أهل الصدق والحفظ ممن يكثر منهم الوقوع في الخطأ ولكن ليس هو الغالبَ عليهم، وهو مذهب أكثر المحدثين.

قال ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ): «قد ذكرنا فيما تقدم أن الرواة

---

(١) يروى هذا عن ابن معين، نقله ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٤٤٢.

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي ٥/ ١٢٢، تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ١١٣، فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣١٦.

(٣) خصائص المسند ص١٤.

ينقسمون أربعة أقسم:

أحدها: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم، لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، وأن هذين القسمين يترك حديثهم إلا لمجرد معرفته.

والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه.

والرابع: الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم، وهذا القسم المحتج به بالاتفاق»[(١)].

٣ ـ وأما المتهمون الذين كثر منهم الخطأ بسبب الغفلة وسوء الحفظ، فما كان الإمام أحمد يروي عنهم.

قال ابن رجب: «والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين غلب عليهم الخطأ للغفلة وسوء الحفظ، ويحدِّث عمن دونهم في الضعف، مثل مَن في حفظه شيء، أو يختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه»[(٢)].

٤ ـ قد يروي عن الضعفاء في حال معرفته لأحاديثهم، وذلك للاعتبار.

٥ ـ لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، وقد مر معنا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٢٨هـ) في ذلك عند الحديث عن شيوخ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦ ـ روى الإمام أحمد في مسنده عن بعض المبتدعة، لأن مذهبه

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٤١.
(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٩٢.

ـ كما هو عليه أكثر المحدثين ـ جوازُ الرواية عن المبتدع إذا لم يكن داعيًا إلى بدعته.

قال عبد الله بن أحمد (ت٢٩٠هـ): «قلت لأبي: رويتَ عن أبي معاوية الضرير، وكان مرجئًا، ولم ترو عن شَبَابة بن سوّار، وكان قدريًّا؟! قال: لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابة كان يدعو إلى القدر»[(١)].

فنجد الإمام أحمد قد روى عن المبتدعة من المرجئة أمثال: إبراهيم ابن إسحاق بن عيسى الطالقاني (ت٢١٥هـ)، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني (ت٢٠٢هـ)، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير (ت١٩٤هـ)، ومحمد بن مُيَسَّر الجعفي.

وروى عن القدرية أمثال: عبد الأعلى بن عبد الأعلى (ت١٨٩هـ)، ومحبوب بن الحسن بن هلال.

وروى عن الشيعة، والمراد بالتشيع هنا هو تقديم علي على عثمان رضي الله عنهما، ومن هؤلاء: إسحاق بن منصور السلولي (ت٢٠٤هـ)، وإسماعيل ابن أبان أبو إسحاق الوراق (ت٢١٠هـ)، والحسين بن الحسين الأشقر (ت١١٠هـ)[(٢)].

وأما الرافضة وهم الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فقد روى الإمام أحمد عن واحدٍ اتهم بالرفض، وهو تليد بن سليمان المحاربي (ت١٩٠هـ)، روى عنه حديثًا واحدًا، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: نظر النبي ﷺ إلى علي والحسن والحسين وفاطمة رضي الله عنهم، فقال:

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٣/ ٣٩٧.

(٢) ذكر شيوخ الإمام أحمد بتفصيل الدكتور عامر حسن صبري في كتابه معجم شيوخ الإمام أحمد، وما ذكرته هنا استفدته منه.

«أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم»[١].

٧ ـ كان الإمام أحمد يروي عن بعض المدلسين، بأنواع التدليس الثلاثة[٢]، تدليس الإسناد، وهو أن يرويَ عمّن لَقِيَه ما لم يسمعه منه، وتدليس الشيوخ، وهو أن يرويَ عن شيخ فيُسمِّيَه بما لا يُعرف كي لا يعرف، وتدليس التسوية، وهو أن يُسقط غيرَ شيخه لضعفه، وهو أشر أنواع التدليس[٣].

٨ ـ لم يكن الإمام أحمد يقبل الرواية في مسنده عمن أجاب في محنة خلق القرآن الكريم، حتى وإن كان أجاب خوفًا، وعندما روى عن علي بن المديني ـ وكان ممن أجاب في المحنة خوفًا ـ قال: حدثنا علي ابن عبد الله قبل أن يمتحن.

وروايته عن بعض من أجاب في الفتنة كانت خارج المسند، والموجود منها في المسند من فعل ابنه عبد الله مما وجده بخط أبيه، فأدخله في المسند عند ترتيبه له.

وهذا الموقف من الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يعود إلى شدته وصلابته في الحق، كما أشار الإمام تاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ): «ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيرًا، ولو كلف النَّاس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلَّا القليل»[٤].

ومن خلال ما بيناه في هذا الفصل نلمس دقة كلام شيخ الإسلام

---

(١) أخرجه أحمد عن تليد المذكور رقم (٩٦٩٨)، وأخرجه ابن أبي شيبة رقم (٥٢٠) والترمذي رقم (٣٨٧٠)، وابن ماجه رقم (١٤٥)، والطبراني في الأوسط رقم (٢٨٥٤) عن زيد بن أرقم بأسانيد ليس فيها تليد، ولكن الحديث بكل طرقه ضعيف.

(٢) معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند للدكتور عامر حسن صبري ص٥٥.

(٣) ينظر في أنواع التدليس: التدليس والمدلسون لحماد الأنصاري السعدي ٢/ ٩٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٨٢.

رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا نزَّهَ أحمد مسنده عن أحاديث جماعةٍ يروي عنهم أهلُ السُّنن كأبي داود والتِّرمذيّ، مثل مشيخة كثيرِ بن عبد الله بن عمرو بن عوفٍ المُزَني عن أبيه عن جدِّه، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه»[(١)].

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٠.

المبحث الثالث

درجة أحاديث المسند

روى أبو موسى المديني عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث، فقال: «انظروه، فإن كان في المسند، وإلا فليس بحجة»[(١)].

ففي هذا النص إشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: أن كل ما في المسند صحيح، وهذا ما أخذ به أبو موسى المديني.

الأمر الثاني: أن المسند قد حوى كل الصحيح.

والظاهر أن هذه العبارة ليست صريحة في إفادة أيٍّ من الأمرين، وقد تكلم العلماء في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليُعتَبَر بها ويُستشهَدَ بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذابًا في الباطن ليس مشهورًا بالكذب، بل يروي كثيرًا من الصدق، فيُروى حديثُه»[(٢)].

---

(١) خصائص المسند ص١٣.

(٢) منهاج السنة النبوية ٧/ ٥٣.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصَّحيح ولا التزمه، وفي مسنده عدَّة أحاديث سئل هو عنها، فضعفها بعينها وأنكرها، كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه: «إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان». وقال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدث العلاء بحديثٍ أنكرَ من هذا، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به البتّةَ»[(١)].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): «اعتُرِضَ على التَّمثيل بمسند أحمد بأنَّه شرط في مسنده الصَّحيح، قال العراقيُّ: ولا نسلِّم ذلك، والذي رواه عنه أبو موسى المدينيّ: أنّه سئل عن حديثٍ، فقال: انظروه فإن كان في المسند وإلَّا فليس بحجّة، فهذا ليس بصريح في أنّ كلَّ ما فيه حجّةٌ، بل ما ليس فيه ليس بحجّةٍ، قال: على أنّ ثَمَّ أحاديثَ صحيحةً مخرَّجةً في الصَّحيحين وليست فيه، منها حديث عائشة في قصّةِ أمِّ زَرْع، قال: وأمَّا وجود الضَّعيف فيه فهو محقَّقٌ، بل فيه أحاديث موضوعةٌ جمعتها في جزءٍ، ولعبد الله ابنه فيه زياداتٌ فيها الضَّعيف والموضوع. انتهى»[(٢)].

إلا أن الأحاديث الضعيفة إذا ما قورنت بحجم المسند وكثرة ما روى فيه الإمام من الأحاديث يبقى شأنها هيّنًا، مع العلم أن بعض العلماء كابن الجوزي روى في موضوعاته خمسة عشر حديثًا من المسند لاحت له فيها سمة الوضع، وذكر الحافظ العراقي تسعة، وأجاب عن هذه الأحاديث الحافظ ابن حجر في كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند».

---

(١) الفروسية ص٢٤٧.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ١/١٨٨.

وكنا قد عرفنا في مبحث سابق أن من شرط الإمام أحمد في المسند ألّا يروي عن المعروفين بالكذب، ولكن زاد ابنه عبد الله أحاديث ضمت إلى المسند، وكذلك زاد أبو بكر القطيعي (ت٣٦٨هـ)[١]، وفي تلك الزيادات كثير من الأحاديث المتكلم فيها، فظن بعضهم أنها من رواية الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعلى هذا نستطيع أن نقول بأن أحاديث المسند على سبعة أقسام:

١ ـ الأحاديث الصحيحة لذاتها.

٢ ـ الأحاديث الصحيحة لغيرها

٣ ـ الأحاديث الحسنة لذاتها.

٤ ـ الأحاديث الحسنة لغيرها.

٥ ـ الأحاديث الضعيفة.

٦ ـ الأحاديث الموضوعة.

٧ ـ هناك بعض الأحاديث التي تردد الحكم عليها بين صحيح وضعيف.

وقد سلك الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند طريقة مفيدة لمعرفة عدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة في المسند، فكان يذكر في بداية كل جزء من المسند مجموع الأحاديث الصحيحة، ومجموع الأحاديث الضعيفة، ومجموع الأحاديث التي لم يتمكن من الحكم عليها.

غير أن فعله هذا لم يكن مطردًا في كل الأجزاء، فمن أصل (٤٥) جزءًا جاء ذكر عدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة في (١٦) جزءًا،

(١) في زيادات أبي بكر القطيعي نظر، سيأتي الحديث عنها في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى.

وأحيانًا يكون التعداد في بداية الجزء لمسند صحابي كامل قد تكون أحاديثه في ثلاثة أجزاء.

ومجموع الأحاديث التي تم إحصاؤها (١٥٩٠١) خمسة عشر ألفًا وتسعمئة وواحد، منها (١٣٤٥٤) ثلاثة عشر ألفًا وأربعمئة وأربعة وخمسون حديثًا ما بين صحيح لذاته وصحيح لغيره وحسن لذاته وحسن لغيره، و(٢٢٧٢) ألفان ومئتان واثنان وسبعون حديثًا ضعيفًا، وتوقف عن الحكم على مئة وخمسة وسبعين حديثًا.

وذكرت هذه الإحصائية لبيان قلة الأحاديث الضعيفة إذا ما قورنت بحجم الأحاديث الصحيحة التي وردت في مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

المبحث الرابع

الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد

اختلف العلماء في وجود أحاديث موضوعة في مسند أحمد بن حنبل على أربعة أقوال:

القول الأول: يوجد في المسند بعض الأحاديث الموضوعة، وقال بهذا القول طائفة من الحفاظ، منهم:

ابن الجوزي، وأورد في كتابه الموضوعات ما يصل إلى ثمانية وثلاثين حديثًا مما رواه أحمد في المسند وقام بعض العلماء بجمعها.

والحافظ ابن كثير قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبِرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ»[(١)].

والحافظ العراقي، كتب جزءًا أورد فيه تسعة أحاديث مما رواه ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة، وقد جمعتها في جزء، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، فمن ذلك حديث عائشة مرفوعًا: رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوًا»[(٢)].

---

(١) الباعث الحثيث ص٣١.

(٢) الباعث الحثيث ص٣١.

القول الثاني: لا يوجد في المسند أحاديث موضوعة البتة، وبهذا قال طائفة من الحفاظ، منهم:

الحافظ أبو القاسم التميمي الأصبهاني (ت٥٣٥هـ) قال: «لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب»[(١)].

وأبو العلاء الهمداني (ت٥٩٦هـ)، كما نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)].

وابن حجر في كتاب «القول المسدد» قال: «إنه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع، لما بينته من الأجوبة عقب كل حديث»[(٣)].

والإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) قال: «مُسند أحمد، لكبره وكَثْرَة ما اجتمع فيه من الأحاديث، وكونه على المعتمد ليس فيه موضوع»[(٤)].

وجمع الحافظ ابن حجر طرق الأحاديث التي قيل إنها موضوعة، وبين عدم صحة نسبة الوضع إليها، بل ظهر له منها ما هو قوي صحيح الإسناد، إلا أنه فات ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بعض الأحاديث.

قال السيوطي: «وقد ألف شيخ الإسلام كتابًا في رد ذلك سماه: «القول المسدد في الذب عن المسند» قال في خطبته: فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في مسند أحمد، ذبًّا عن هذا التصنيف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه.

---

(١) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري ص١٠٨.
(٢) ينظر مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٦.
(٣) انظر: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر ص٤٤.
(٤) انظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص٧٨.

ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقي وهي تسعة، وأضاف إليها خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه، وأجاب عنها حديثًا حديثًا.

قال السيوطي: وقد فاته أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه، وجمعتها في جزء سميته «الذيل الممهد» مع الذب عنها، وعدتها أربعة عشر حديثًا»[(١)].

واستدرك العلامة المحدث محمد المدراسي الهندي أيضًا ما فات ابن حجر، وكتب ذيلًا على القول المسدد مطبوع في نهاية كتاب ابن حجر، وسلك طريقته في جمع طرق كل حديث وبيان أنها غير موضوعة، وعدد ما جمعه المدراسي اثنان وعشرون حديثًا.

إلا أن هذا القول قد عورض من قبل بعض العلماء، منهم الإمام الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) وردّ على ابن حجر في ذلك فقال: «وطريق الإمام أحمد معروفة في التسامح، في أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام، هذا كلامه، ولا يخفاك أن هذه مراوغة من الحافظ ابن حجر، وخروج من الإنصاف، فإن كون الحديث في فضائل الأعمال، وكون طريقة أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل: لا يوجب كون الحديث صحيحًا ولا حسنًا، ولا يقدح في كلام من قال في إسناده وضاع، ولا يستلزم صدق ما كان كذبًا، وصحةَ ما كان باطلًا.

فإن كان ابن حجر يسلم أن أبا عقال يروي الموضوعات، فالحق ما قاله ابن الجوزي، وإن كان ينكر ذلك، فكان الأولى به التصريح بالإنكار والقدح في دعوى ابن الجوزي»[(٢)].

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/١٨٨.
(٢) الفوائد المجموعة ص٤٣٠.

القول الثالث: لا يوجد في المسند أحاديث موضوعة سوى ثلاثة أحاديث أو أربعة فقط، وهي الأحاديث التي ضَرَبَ الإمام أحمد عليها فتُركت سهوًا.

ونسب هذا القول إلى ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه تعجيل المنفعة، والذي نسبه إليه هو السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: وقال شيخ الإسلام في كتابه «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»: ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف «أنه يدخل الجنة زحفًا»، قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضَرْبِ عليه فتُرك سهوًا، أو ضرب وكتب من تحت الضرب»[(١)].

وقد تتبعت هذا النقل في تعجيل المنفعة فلم أجده، ولعل السيوطي وهم في نسبته لتعجيل المنفعة، ثم إني تتبعت ذلك في الكتب المطبوعة لابن حجر فلم أجده أيضًا، وقد يكون ابن حجر أورده في أحد كتبه التي لم تطبع بعد.

وتابع كثيرٌ من العلماء السيوطي في نقله هذا ونسبته لابن حجر في تعجيل المنفعة منهم: الشيخ محمد أبو زهو في كتابه الحديث والمحدثون[(٢)]، والشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي في شرحه لألفية السيوطي[(٣)]، والباحث علي بن نايف الشحود في كتابه «المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد»[(٤)]، ولم يقم أحد منهم بتوثيق ما نقله السيوطي، مما يدل على أنهم أخذوا كلام السيوطي دون الرجوع إلى كتاب «تعجيل المنفعة».

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/١٨٨.
(٢) ص٣٧٤.
(٣) ص٧٨.
(٤) ص٢١٩.

والذي وجدته لابن حجر في «تعجيل المنفعة» هو قوله: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفًا، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية.

وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل ـ العراقي ـ من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه.

ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به، فكملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثًا حديثًا، وظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعًا إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك، وسميته «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»[(١)].

القول الرابع: التوفيق بين القول الأول والثاني، وأن الخلاف في ذلك يعود إلى اللفظ وما هو المراد من الوضع، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء.

ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج بن

(١) تعجيل المنفعة لابن حجر بتحقيق: إكرام الله إمداد الحق ١/ ٢٤١.

الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة.

ولا منافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلًا في السلف»[(١)].

الترجيح:

نظرت في الأحاديث التي ذكرها ابن حجر في القول «المسدد»، وقارنتها مع تحقيق الشيخ شعيب للمسند، وتتبعت الأحاديث الموضوعة أو التي فيها شبهة وضعٍ من خلال ما حكم عليه الشيخ شعيب، حتى وإن لم تكن في «القول المسدد»، واخترت تحقيق الشيخ شعيب للجهد الكبير الذي بذله الشيخ ومن معه في حكمهم على الأحاديث ودراستهم للأسانيد، وجمعهم أقوال العلماء حولها، ولذلك حرَصت على ذكر حكم الشيخ شعيب على الحديث بعد ذكره مباشرة، ثم أذكر كلام العلماء فيه وفي رجاله، وهذه معظم الأحاديث التي تدور حولها الشبه القوية:

١ ـ الحديث رقم (١٣٣٥٦): حدّثَنا أبو اليَمَانِ، قال: حدّثَنا إسماعيلُ بْنُ عَيّاشٍ، عن عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي عِقَالٍ، عن أنسِ بْنِ

(١) مجموع الفتاوى ١/٢٤٨.

مالِكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عَسْقَلَانُ أَحَدُ العَرُوسَيْنِ، يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا، لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، ويُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ، وُفُودًا إِلَى اللهِ، وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ، رُؤُوسُهُمْ مُقَطَّعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ، تَثِجُّ أَوْدَاجُهُمْ دَمًا، يَقُولُونَ: رَبَّنَا آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، فَيَقُولُ: صَدَقَ عَبِيدِي، اغْسِلُوهُمْ بِنَهَرِ الْبَيْضَةِ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهُ نَقَاءً بِيضًا، فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاؤوا».

قال الشيخ شعيب: «موضوع». والمتهم فيه أبو عقال.

وقال الهيثمي: «وفِيهِ أَبُو عِقَالٍ: هِلَالُ بْنُ زَيْدِ بْنِ يَسَارٍ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَفِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ خِلَافٌ»[(١)]. وقال الإمام البخاري: «في حديثه مناكير»[(٢)].

وكان عند ابن حبان تناقض، إذ إنه ذكره في المجروحين، وذكره أيضًا في الثقات[(٣)]!.

قال في «المجروحين»: «كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط، منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعًا، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار»[(٤)].

وقال الإمام الشوكاني: «هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: في إسناده أبو عقال هلال بن زيد، يروي عن أنس أشياء موضوعة»[(٥)].

---

(١) مجمع الزوائد ١٠/ ٤٣.
(٢) الضعفاء للبخاري ص١٣٨.
(٣) الثقات ٥/ ٥٠٦.
(٤) المجروحين لابن حبان ٣/ ٨٧.
(٥) الفوائد المجموعة ص٤٢٩.

ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، والسيوطي (ت٩١١هـ) في «اللآلئ المصنوعة»، وابن عراق (ت٩٦٣هـ) في «تنزيه الشريعة»، وعلي القاري الهروي (ت١٠١٤هـ) في «الأسرار المرفوعة»[(١)].

ويتضح مما مر أن الراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٢ ـ الحديث رقم: (٢٤٨٤٢): حدّثَنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانَ، قال: أَخْبَرَنا عُمَارَةُ، عن ثَابِتٍ، عن أَنَسٍ، قال: بَيْنَمَا عائشةُ في بَيْتِهَا إِذْ سَمِعَتْ صَوْتًا في المَدِينَةِ، فقالتْ: ما هذا؟ قالُوا: عِيرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّام تَحْمِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قال: فكانتْ سَبْعَمِئَةِ بَعِيرٍ، قال: فارْتَجَّتِ المَدِينَةُ مِنَ الصَّوْتِ، فقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا»، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَقَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَدْخُلَنَّهَا قَائِمًا، فَجَعَلَهَا بِأَقْتَابِهَا، وَأَحْمَالِهَا فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ.

قال الشيخ شعيب: «حديث منكر باطل»، والمتهم فيه عمارة.

قال ابن الجزري: «قال أحمد بن حنبل: هذا الحديث كذب منكر، قال: وعمارة يروي أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم الرازي: عمارة بن زاذان لا يحتج به، وقد روى الجراح بن منهال إسنادًا له عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «يا بن عوف إنك من الأغنياء، وإنك لا تدخل الجنة إلا زحفًا، فأقرض ربك يطلق قدميك». قال النسائي: هذا حديث موضوع، والجراح متروك الحديث. وقال يحيى: ليس حديث الجراح بشيء. وقال ابن المديني: لا تكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان يكذب. وقال الدارقطني: روى عنه ابن إسحاق فقلب اسمه

(١) الموضوعات ٢/٥٣، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٤٢١، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢/٤٩، الأسرار المرفوعة ص٢٤٦.

فقال منهال بن الجراح، وهو متروك»[(١)].

والحديث ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»، وعلي القاري الهروي في «الأسرار المرفوعة»[(٢)].

وقال الشيخ الألباني: «كذب»[(٣)].

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٣ ـ الحديث رقم (٤٢٩٤): حدّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عن مِينَاءَ، عن عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قال: كُنْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ وَفْدِ الجِنِّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَنَفَّسَ، فقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ؟ فقال: «نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي يَا بْنَ مَسْعُودٍ».

قال الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «شبه موضوع»، والمتهم فيه ميناء ـ وهو ابن أبي مينا الخراز ـ قال الدارقطني: متروك، وكذبه أبو حاتم، وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال العقيلي: روى عنه همامُ بنُ نافع (والد عبد الرزاق) أحاديث مناكير لا يتابع منها على شيء، والحديث عند عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٦٤٦) مطولًا بذكر الاستخلاف بعد النبي ﷺ، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٩٧٠)[(٤)].

وقال الهيثمي (ت٨٠٧هـ): «رواه الطبراني، وفيه ميناء، وهو كذاب»[(٥)]. وقال في موضع آخر: «وفيه ميناء بن أبي ميناء، وثقه ابن

---

(١) الموضوعات ٢/ ١٣.

(٢) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٣٧٧، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢/ ١٤، الأسرار المرفوعة ص٤٩١.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٤/ ٢١٢.

(٤) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ٧/ ٣٢٢.

(٥) مجمع الزوائد - الفكر ٥/ ٣٣٧.

حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات»[١].

والحديث ذكره أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت٥٤٣هـ) في كتابه «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» بأطول من رواية الإمام أحمد، وقال: «حديث باطل»[٢].

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٤ ـ الحديث رقم (٢٢١٦٧): حدّثَنا وَكِيعٌ، حدّثَنا عَلِيُّ بْنُ صالحٍ، عن أَبِي المُهَلَّبِ، عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زَحْرٍ، عن عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ القَاسِمِ، عن أَبِي أُمَامَةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَغْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وكانَ في النَّاسِ غَامِضًا لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ، فَعُجِّلَتْ مَنِيَّتُهُ، وقَلَّ تُرَاثُهُ، وقَلَّتْ بَوَاكِيهِ».

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جدًّا شبه موضوع».

والحديث أخرجه الترمذي وحسنه، وابن ماجه[٣]، وفي تصحيح الترمذي نظر، لأن في سنده علي بن يزيد بن أبي هلال الأَلْهاني، واهي الحديث[٤].

وذكر الحديث ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وعلي القاري الهروي في «الأسرار المرفوعة»[٥].

وضعفه الشيخ الألباني[٦].

---

(١) مجمع الزوائد - الفكر ٨/ ٥٩٠.
(٢) الأباطيل ١/ ٢٧٦.
(٣) الترمذي رقم (٢٥٠٢)، وابن ماجه رقم (٤١١٧).
(٤) نقلًا عن تحقيق بشار عواد معروف لتهذيب الكمال ٣/ ٤٤٧.
(٥) العلل المتناهية ٢/ ٦٣٦، الأسرار المرفوعة ص٤٨٤.
(٦) ضعيف ابن ماجه ص٣٣٨.

والحديث كما رأينا في سنده أكثر من راو ضعيف؛ فأبو المهلب مُطَّرِح بن يزيد ضعيف، وعبيد الله بن زَحْر الضَّمْري الإفريقي ضعيف، وعلي بن يزيد بن أبي هلال الأَلْهاني واهي الحديث[١].

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٥ ـ الحديث رقم (٢٣٠١٨): حدّثَنا الحَسَنُ بْنُ يَحْيَى مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، حدّثَنا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قال: أَخْبَرَنِي أَخِي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ بُرَيْدَةَ قال: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتَكُونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فَكُونُوا في بَعْثِ خُرَاسَانَ، ثُمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرْوَ؛ فإِنَّهُ بَنَاهَا ذُو القَرْنَيْنِ، ودَعَا لَهَا بِالبَرَكَةِ، ولَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ».

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جدًّا شبه موضوع»، والمتهم فيه أوس ابن عبد الله بن بريدة، فهو متروك الحديث، وكذا أخوه سهلٌ، ونقل عن ابن حبان اتهامه بالوضع[٢]، وقيل فيه: منكر[٣]، والحسن بن يحيى المَرْوزي قال الحسيني: فيه نظر، وتابع سهلًا حسامُ بن مِصَكٍّ، وهو متروك أيضًا، ونوحُ بن أبي مريم أبو عصمة، وقد رماه غير واحد من الأئمة بوضع الحديث. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» عن هذا الخبر: إنه منكر، وقال في موضع آخر: خبر باطل.

وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية[٤]. وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جدًّا»[٥].

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة ٣٦/٤٩٨.
(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/٢٨.
(٣) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة ١/٦٨.
(٤) ينظر مسند أحمد ط الرسالة ٣٨/١٢٦، العلل المتناهية ١/٣٠٩.
(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ٨/١٩٥.

والراجح أن الحديث موضوع، الله أعلم.

٦ ـ الحديث رقم (٢٤٩٢٣): حدّثَنا عَفَّانُ قال: حدّثَنا عَبْدُ الوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ قال: حدّثَنا صَدَقَةُ بْنُ سَعِيدٍ الحَنَفِيُّ قال: حدّثَنا جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْرٍ التَّيْمِيُّ قال: انْطَلَقْتُ مَعَ عَمَّتِي وَخَالَتِي إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلْتُهَا، كَيْفَ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَصْنَعُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا عَرَكَتْ؟ فَقَالَتْ: «كَانَ إِذَا كَانَ ذَلِكِ مِنْ إِحْدَانَا ائْتَزَرَتْ بِالإِزَارِ الوَاسِعِ، ثُمَّ الْتَزَمَتْ رسولَ اللهِ ﷺ بِثَدْيَيْهَا[(١)] وَنَحْرِهَا».

قال الشيخ شعيب: «ضعيف جدًّا شبه موضوع»، والحديث فيه صدقة ابن سعيد الحنفي، قال البخاري: عنده عجائب، وقال أبو الحسن بن القطان: لم تثبت عدالته ولم يثبت فيه جرح مفسر، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وفيه: جُميع بن عُمير التيمي، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال ابن نمير: من أكذب الناس، وتناقض فيه ابن حبان، فذكره في «الثقات»، وذكره في «المجروحين»، وقال: كان رافضيًّا يضع الحديث. وانفرد أبو حاتم بقوله: محله الصدق، صالح الحديث[(٢)]!.

وقال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد ضعيف وله ثلاث علل:

الأولى: جميع بن عمير ـ وهو التيمي الكوفي ـ مختلف فيه، قال الذهبي في «الضعفاء»: «روى الناس عنه، وأحسبه صادقًا، وقد رماه

(١) هذا ما أثبته الشيخ شعيب في طبعة الرسالة، وأشار في الحاشية إلى أن في بعض النسخ الخطية «يديها» بدل «ثدييها»، ولعل هذا هو الأليق، وسيأتي ذكر الخلاف في كلام الألباني بعد قليل.

(٢) نقلًا عن تحقيق المسند ٤١/٤٠٣.

بعضهم بالكذب، فالله أعلم». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ ويتشيع».

الثانية: صدقة بن سعيد، مختلف فيه أيضًا، قال البخاري: «عنده عجائب»، وضعفه ابن وضاح، وقال الساجي: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق، وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول. قلت: وهذا هو الأقرب أن حديثه مقبول عند المتابعة، وضعيف عند التفرد بله المخالفة، وحديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي.

الثالثة: الاضطراب في متنه، فرواه أبو بكر بن عياش هكذا ـ يريد هذا اللفظ: «كان يأمرنا إذا حاضت إحدانا أن تتزر بإزار واسع، ثم يلتزم صدرها وثدييها» ـ وخالفه عبد الواحد بن زياد عن صدقة، فرواه بلفظ: «... ثم التزمتْ رسولَ الله ﷺ بيديها ونحرها»، أخرجه أحمد، فنسب الالتزام للزوجة وليس للنبي ﷺ»[(١)].

والراجح أن الحديث شديد الضعف شبه موضوع.

٧ ـ الحديث رقم (٤٦١): حدّثَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنِ ابْنِ أَبْزَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قال: قال لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ حِينَ حُصِرَ: إِنَّ عِنْدِي نَجَائِبَ قَدْ أَعْدَدْتُهَا لَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَحَوَّلَ إِلَى مَكَّةَ فَيَأْتِيَكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَكَ؟ قَالَ: لَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «يُلْحِدُ بِمَكَّةَ كَبْشٌ مِنْ قُرَيْشٍ، اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ، عَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ أَوْزَارِ النَّاسِ».

قال الشيخ شعيب: «إسناده ضعيف، ومتنه منكر شبه موضوع».

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٢/ ٤٦٣.

وقال فيه ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الحديث منكرٌ جدًّا، وفي إسناده ضعف، ويعقوب هذا هو القمي وفيه تشيع، ومثل هذا لا يقبل تفرده به، وبتقدير صحته فليس هو بعبد الله بن الزبير، فإنه كان على صفات حميدة، وقيامه في الإمارة إنَّما كان لله عَزَّوَجَلَّ، ثم هو كان الإمامَ بعد موت معاوية بن يزيد لا محالة، وهو أرشد من مروان بن الحكم، حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه، وقامت البيعة له في الآفاق، وانتظم له الأمر، والله أعلم»[(١)].

وقال فيه الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله ثقات، ورواه البزار أيضًا»[(٢)].

وقال فيه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحديث حسن بلفظ البزار، صحيح بلفظ أحمد»[(٣)].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الحديث مردود من جهة متنه، لا من جهة سنده، والقول بوضعه بعيد، والرد على المتن كما جاء في كلام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذه سبعة أحاديث لعلها أوهى الأحاديث في مسند الإمام أحمد منها خمسة موضوعة، وهذا يرجح القول بأن في المسند أحاديث موضوعة، ولكنها قليلة جدًّا، أحسن ما يعتذر به عنها؛ قول ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ الذي مر معنا في أول هذا المبحث.

ويضاف إلى ذلك ما جاء من أحاديث موضوعة في المسند من زوائد عبد الله بن الإمام أحمد، وبعد الدراسة والتحقيق لم أعثر إلا على خمسة أحاديث يرجح فيه الوضع، وهي:

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ٣٧٤.
(٢) مجمع الزوائد ٣/ ٦١٩.
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ٥/ ٥٩٥.

١ ـ الحديث رقم (٥٣٠): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرْجُمَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الصُّبْحَةُ تَمْنَعُ الرِّزْقَ».

قال الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللهُ: «إسناده ضعيف جدًّا شبه موضوع».

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، و«العلل المتناهية»، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»، والشوكاني في «الفوائد المجموعة»(١).

وهو من الأحاديث التي استدركها المدراسي الهندي (ت١٢٨٠هـ) على ابن حجر، ورد على القول بوضعه(٢).

وقال فيه الشيخ الألباني: «وهو ضعيف جدًّا، وقد حاول السيوطي تقويته ببعض طرقه، فلم ينجح لشدة ضعفها، ومنها حديث الترجمة»(٣).

والحديث فيه إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده، وابن أبي فروة ـ واسمه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ـ قال البخاري: تركوه، ونهى أحمد عن حديثه، وقال: لا تحل الرواية عنه، وما هو بأهل أن يُحمل عنه ولا يُروى عنه، وقال علي بن المديني: منكر الحديث، وقال عمرو بن علي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والبرقاني: متروك الحديث(٤).

---

(١) الموضوعات ٣/ ٦٨، العلل المتناهية ٢/ ٢٠٧، اللآلئ المصنوعة ٢/ ١٣٢، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٢/ ١٩٦، الفوائد المجموعة ص١٥٢.

(٢) ذيل القول المسدد ص٦٣.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٤/ ١٠٩١.

(٤) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ١/ ٥٤٧.

والراجح أن الحديث موضوع، والله أعلم.

٢ ـ الحديث رقم (٥٨٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ يَعْنِي ابْنَ البَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ، وَلَمْ يُخَيِّرْهُنَّ الطَّلاقَ.

قال الشيخ شعيب رحمه الله: «والحديث إسناده ضعيف، محمد بن عبيد الله بن أبي رافع قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا ذاهب، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك وله معضلات، وعلي بن الحسين أبو عمر بن علي بن الحسين لم يدرك جده.

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: ثم إن هذا الحديث خطأ يخالف الأحاديث الصحاح أن رسول الله ﷺ خير أزواجه الطلاق، فاخترن الله ورسوله رضي الله عنهن»[(١)].

٣ ـ الحديث رقم (٦٠٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مَسْلَمَةُ الرَّازِيُّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو البَجَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُفَتَّنَ التَّوَّابَ».

قال الشيخ شعيب رحمه الله: «إسناده ضعيف جدًّا، شبه موضوع».

وقال الشيخ الألباني: «موضوع»[(٢)].

---

(١) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة ٢/ ٢٨.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١/ ٢٠١٣.

والمتهم فيه أبو عمرو البجلي وهو عبيدة بن عبد الرحمن، اتهمه بالوضع ابن حبان[١]، وابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) في «تذكرة الحفاظ»، و«ذخيرة الحفاظ»[٢].

قال الهيثمي: «وفيه منْ لم أعرفه»[٣].

والراجح أن الحديث موضوع.

٤ ـ الحديث رقم (١٢٤٧): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ؟ قَالَ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلا بَوْلٌ».

قال الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللهُ: «إسناده ضعيف جدًّا، الحسن بن ذكوان ليس بالقوي، وعمرو بن خالد ـ وهو أبو خالد القرشي مولاهم ـ متروك، ورماه وكيع وأحمد وابن معين وغيرهم بالكذب»[٤].

٥ ـ الحديث رقم (١٦٧٢٠): قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنِي نَصْرُ ابْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الخَطْمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ الفَاكِهِ، عَنْ جَدِّهِ الفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ ـ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ ـ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، ويَوْمَ عَرَفَةَ، ويَوْمَ الفِطْرِ، ويَوْمَ النَّحْرِ» قَالَ: «وكَانَ الفَاكِهُ بْنُ سَعْدٍ، يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالغُسْلِ فِي هَذِهِ الأَيَّامِ».

---

(١) المجروحين ٢/ ١٩٩.
(٢) تذكرة الحفاظ ص٢٢، ذخيرة الحفاظ ١/ ٢٥٣.
(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٠/ ٢٠٠.
(٤) مسند أحمد ٢/ ٤٠٤.

قال الشيخ شعيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «إسناده تالف، من أجل يوسف بن خالد ـ وهو ابن عُمير السَّمتي ـ فقد كذبه ابن معين، وأبو داود، والفلاس، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضًا: ليس بثقة ولا مأمون، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ذاهب الحديث، وضعفه ابن سعد والشافعي، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، لا تحل الرواية عنه بحيلة، ولا الاحتجاج به بحال، ولجهالة عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه، فقد تفرد بالرواية عنه أبو جعفر الخطمي، ولم يؤثر توثيقه عن أحد»[(١)].

(١) مسند أحمد ٢٧/ ٢٧٧.

المبحث الخامس

زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند

يطلق اسم الزوائد على الكتب التي جمع فيها مصنفوها الأحاديث الزائدة على غيرها من الكتب مثل الصحيحين، والسنن، ومن أشهر كتب الزوائد:

١ ـ «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام شهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ)، جمع فيه زوائد: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند مسدد بن مسرهد، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، والمسند الكبير لأبي يعلى، على الكتب الستة.

٢ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت٨٠٧هـ).

٣ ـ «المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية»، لابن حجر (ت٨٥٢هـ).

ما هو المراد بزيادات عبد الله على المسند؟

أضاف عبد الله بن الإمام أحمد إلى مسند أبيه أحاديث كانت على اعتبارات عدة:

١ ـ ما انفرد به عبد الله عن أبيه.

٢ ـ وجادات عبد الله.

٣ ـ ما رواه عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره.

وهذا التقسيم هو الذي سار عليه الشيخ شعيب في ذكر إضافات عبد الله على المسند، ولم يطلق الزيادات إلا على الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه، ورمز لها برمز يختلف عن رمز الوجادات، ويختلف عن رمز الأحاديث التي شارك فيها أبيه[١].

وكان الشيخ الساعاتي قد نهج هذا النهج أيضًا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم الى ستة أقسام:

١ ـ قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله تعالى عن أبيه سماعًا منه، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جدًّا، يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

٢ ـ وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليلٌ جدًّا.

٣ ـ وقسمٌ رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

٤ ـ وقسمٌ قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

٥ ـ وقسمٌ لم يقرأه ولم يسمعه، ولكن وجده في كتاب أبيه بخط يده، وهو قليلٌ أيضًا.

٦ ـ وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه رحمهم الله تعالى، وهو أقل الجميع.

فهذه ستة أقسام تركت الأول والثاني منها بدون رمز، ورمزت للأقسام الباقية»[٢].

وهذا ما سار عليه كثير من المحدثين، فلم يعدّوا الوجادات،

(١) أشار إلى ذلك في بداية كل جزء من أجزاء المسند.
(٢) الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١/ ١٩).

ولا ما شارك فيه أباه، من الزيادات، وإنما اقتصروا في ذكر الزيادات على الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه بتمامها[١].

لذا سأقوم بدراسة هذه الأقسام الثلاثة:

أولًا: ما انفرد به عبد الله عن أبيه:

قمت بتتبع هذه الزيادات في مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، ومعرفة عددها بدقة، ورجعت كذلك إلى كتاب الدكتور عامر حسن صبري «زوائد عبد الله في المسند» فوجدته اعتمد نفس التقسيم السابق وحصر زوائد عبد الله في (٢٢٨) حديثًا على التقسيم التالي[٢]:

١ ـ الأحاديث الصحيحة: (٥٥) حديثًا.

٢ ـ الأحاديث الحسنة: (٣٥) حديثًا.

٣ ـ الأحاديث الضعيفة: (١٠٦) أحاديث.

٤ ـ الأحاديث الضعيفة جدًّا: (٢٠) حديثًا.

٥ ـ الأحاديث المتروكة: (١٢) حديثًا.

والحقيقة أن العدد قليل مقارنة بما ذكره الأئمة في حجم زيادات عبد الله على المسند، ولذا رجعت إلى مسند الإمام أحمد طبعة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب، وتتبعت جميع زيادات عبد الله، لأجد الأحاديث التي انفرد بها عبد الله عن أبيه بتمامها ورمز لها الشيخ شعيب بـ (●) وصلت إلى (٧٠٤) أحاديث، وكما تلاحظ فإن الفارق بين ما ذكره الدكتور حسن عامر وما حققه الشيخ شعيب كبيرٌ جدًّا مع أن الضابط لكلاهما واحد، ومن خلال النظر في أسانيد الأحاديث التي جعلها

(١) ينظر: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند لعامر حسن صبري ص١١٧.

(٢) ينظر: زوائد عبد الله بن أحمد في المسند لعامر حسن صبري ص١٢٨.

الشيخ شعيب من زيادات عبد الله نجد أنه مصيب في ذلك.

وأما بالنسبة للأحاديث الموضوعة في زوائد أحمد فقد تبين لنا من المبحث السابق أنها خمسة أحاديث فقط، ومع ذلك فقد قمت بدراسة الأحاديث الضعيفة جدًّا وعددها (٢٠)، والأحاديث المتروكة وعددها (١٢)، حسب ما ذكره الدكتور عامر حسن صبري، وبعد النظر في أقوال العلماء فيها تبين لي أن كثيرًا منها له متابعات ولا يترجح الوضع فيها إلا في تلك الأحاديث الخمسة السابقة الذكر.

ثانيًا: وجادات عبد الله:

تتبعت وجادات عبد الله في المسند على ما أشار إليه الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند فوجدتها (٧٣) حديثًا على التقسيم التالي:

١ ـ (٥١) حديثًا صحيحًا.

٢ ـ (٤) أحاديث حسان.

٣ ـ (١٧) حديثًا ضعيفًا.

٤ ـ حديث واحد ضعيف جدًّا.

ثالثًا: ما رواه عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره:

عدد الأحاديث حسب إشارة الشيخ شعيب في تحقيقه للمسند بلغت (١٤١) حديثًا على التقسيم التالي:

١ ـ (٨٥) حديثًا صحيحًا.

٢ ـ (٢٥) حديثًا حسنًا.

٣ ـ (٢٨) حديثًا ضعيفًا.

٤ ـ (٣) أحاديث ضعيفة جدًّا.

المبحث السادس

زيادات القَطِيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل

أولًا: التعريف بالقَطِيعي:

هو: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شعيب البغدادي القَطِيعي أبو بكر، اشتَهَر بالقطيعي نسبة إلى قطيعة الدقيق، وهي منطقة في بغداد كان يسكن فيها.

ولد سنة (٢٧٤هـ)، وأخذ العلم عن عدد من المحدثين والحفاظ، مثل: عبد الله بن أحمد بن حنبل، والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي البغدادي (ت٢٨٥هـ)، وإبراهيم بن عبد الله ابن مسلم بن ماعز البصري الكج (ت٢٩٢هـ)، وأحمد بن علي بن مسلم البغدادي الأبار (ت٢٩٠هـ)، وغيرهم.

وأخذ عنه: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني صاحب الحلية (ت٤٣٠هـ)، والمسند بشرى بن مسيس الفاتني الرومي (ت٤٣١هـ)، والحسن بن شهاب بن الحسن العكبري (ت٤٢٨هـ)، وغيرهم.

كان القطيعي محدثًا مكثرًا، من أسند أهل زمانه، ثقة مأمونًا، كثير الحديث والرواية لا سيما عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، من طريق ابنه عبد الله، إذ سمع منه المسند كاملًا.

من مصنفاته: الفوائد المنتقاة، والأفراد والغرائب الحسان، وتسمى

أيضا القطيعيات الخمسة، والأمالي.

توفي القطيعي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذي الحجة سنة (٣٦٨هـ) ببغداد.

ثانيًا: التعريف بزيادات القطيعي:

اختلف العلماء في وجود زيادات للقطيعي على مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، على أقوال، وهي:

القول الأول: يوجد زيادات للقطيعي على مسند الإمام أحمد، وممن قال بهذا القول:

١ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

٢ ـ الحافظ ابن حجر، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيه من زيادات ولده عبد الله، وشيء يسير من زيادات أبي بكر القطيعي الرَّازي عن عبد الله»[(٢)].

٣ ـ عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، و ذكر أنها كثيرة، وهذا خلاف ما عليه المحققون في مسألة زيادات القطيعي فهي قليلة ونادرة على الأرجح، كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ[(٣)].

٤ ـ محمد البنا المشهور بالساعاتي (ت١٣٧٨هـ)، وعدها واحدةً من ستة أقسام قسَّم عليها أحاديث المسند[(٤)].

٥ ـ الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند، إذ أثبت في حاشية المسند في الجزء الخامس، عشرةَ أحاديث، قال: «في هذا الجزء جملة أحاديث مما ألحقه القطيعي في «المسند»، **وعامتها من زياداته**، وقد

(١) ذكر ذلك في عدة مواضع من كتابه منهاج السنة، منها: (٦/ ٣٨٠).
(٢) المعجم المفهرس (ص: ١٢٩).
(٣) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيدان ص: ١٢٢.
(٤) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيدان ص: ١٢٢.

وقعت لنا في النسخة (ظ٩)، وأثبتناها في الحاشية وقمنا بتخريجها، ومحلها من الصفحة ١٣٠ إلى الصفحة ١٣٤»[(١)].

وقول الشيخ: **وعامتها من زياداته**، لأن من العشرة أربعة أحاديث يرويها القطيعي عن عبد الله عن أبيه الإمام أحمد، وهي برقم ٤ و٧ و٩ و١٠، وها هي الأحاديث الستة الباقية التي ذكرها الشيخ شعيب، وهي من زيادات القطيعي، محتفظًا بترقيم الشيخ شعيب لها:

١ ـ حدثنا بشرُ بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، قال: حدثنا الفضلُ بن دكين، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن مسروقٍ، عن عائشة قالت: «فَتَلْتُ لِهَدْي رسولِ الله ﷺ القلائدَ قبل أن يحرم». وهو صحيح.

٢ ـ حدثنا محمد بن يونس، حدثنا عبدُ الله بن أبي بكر العَتَكي، قال: حدثنا هارون النَّحْوي، عن ابن ميسرة، عن عبدِ الله بن شقيق، عن عائشة قالت: سمعتُه ـ تعني النبي ﷺ ـ يقرؤها: «فَروح ورَيْحان» [الواقعة: ٨٩]. صحيح.

٣ ـ حدثنا محمد بن يونس، حدثنا إسماعيل بن سنان أبو عبيدة العصْفُري، حدثنا مالك بنُ مِغْوَل، عن طلحة بن مُصَرف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكرٍ صاحِبي ومؤنسي في الغار، سُدُّوا كل خَوْخَةٍ في المسجدِ غيرَ خَوْخَةِ أبي بكرٍ». ضعيف.

٥ ـ حدثنا أبو شعيب عبدُ الله بن أحمد بن الحسن الحَراني، حدثنا أبو جعفر النُفَيْلي، حدثنا كثيرُ بنُ مروان، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن أنس بن مالك، قال: «دَخَل علينا رسولُ الله ﷺ، فلم يَكُنْ فينا أشمطُ

(١) مسند أحمد ٥/ ٣.

غيرَ أبي بكر، فكان يَغْلِفها بالحِنَّاء والكَتَم». صحيح.

٦ ـ حدثنا علي بنُ طيفور بن غالب النسَوي، حدثنا قُتيبة، حدثنا حُميدُ بن عبد الرحمن، عن الحسن القصاب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: «يَوْم وليلة، وللمسافِرِ ثلاثةُ أيام ولياليهن». صحيح لغيره.

٨ ـ حدثنا محمد بن يونس، حدثنا محمد بن خالد بن عَثْمَة، حدثنا إبراهيمُ بن سعد، عن عبدِ الله بن عامر، عن محمدٍ رجل من أهل البصرة[(١)]، عن أبي بَرْزَةَ الأسلمي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ من البِر الصيامُ في السفَر». ضعيف.

وهذه الأحاديث العشرة التي أثبتها الشيخ شعيب في هامش طبعة الرسالة أثبتها محققو طبعة المكنز في الأصل معتمدين في ذلك على ثلاث نسخ موثقة[(٢)]، وزادوا عليها حديثًا رقم (٢٢٧٧٧):

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: حَدَّثنا الفَضْلُ بْنُ الحُبَابِ، حَدَّثنا القَعْنَبِيُّ، حَدَّثنا شُعْبَةُ، حَدَّثنا مَنْصُورٌ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

٦ ـ وممن قال بوجود زيادات للقطيعي في مسند أحمد الشيخ دخيل ابن صالح اللحيدان في كتابه «زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد» وحصرها في أربعة أحاديث فقط وهي:

الحديث الأول: قَالَ القَطِيعي: حَدثنَا أَبُو شُعَيْب عبد الله بن الحسن

(١) علق الشيخ شعيب قال ٥/ ١٣٤: كذا وقع في المسند، وفي البزار: عن محمد، عن رجل من آل برزة.

(٢) مقدمة مسند أحمد طبعة المكنز ص٣٩.

ابن أَحْمد الحَرَّانِي، ثنا أَبُو جَعْفَر النُّفيلي، ثنا كثير بن مَرْوَان، عَن إِبْرَاهِيم بن أبي عَبلَة الشَّامي، عَن أنس رضي الله عنه قَالَ: دخل علينا رَسُولُ الله ﷺ - يَعْنِي المَدِينَة - فَلم يكن في أَصْحَابه أَشْمطُ غيرَ أبي بكر، وكَانَ يُغَلِّفُها بالحِناء والكَتَم.

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القطيعي(١).

الحديث الثاني: قَالَ القَطِيعي: حَدثنَا مُحَمَّد بن يُونُس، ثنا مُحَمَّد بن خَالِد بن عَثْمة، ثنا إِبْرَاهِيم بن سعد، عَن عبد الله بن عَامر، عَن مُحَمَّد، عَن رجل من أهل البَصْرَة، عَن أبي بَرزَة الأَسْلَمِيّ رضي الله عنه أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: «لَيْسَ من البر الصّيام فِي السّفر».

ذكر ابْن حجر أَنه من زيادات القَطِيعي(٢).

الحديث الثالث: قَالَ القَطِيعي: حَدثنَا الفضل بن الحُبَاب، حَدثنَا القَعْنَبي، حَدثنَا شُعْبَة، حَدثنَا مَنْصُور، عَن رِبْعي، عَن أبي مَسْعُود، عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أدْرك النَّاس من كَلَام النُّبُوَّة الأولى: إِذا لم تستَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت».

ذكر ابن حجر أنه من زيادات القَطِيعي(٣).

الحديث الرابع: قَالَ القَطِيعي: حَدثنَا بشر بن مُوسَى بن صَالح بن شيخ بن عميرَة الأَسدي، ثَنَا الفضل بن دُكَيْن، ثَنَا زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة، عَن عَامر الشَّعْبي، عَن مَسْرُوق، قَالَ: قَالَت عَائِشَة: «فتلت القلائد لهدي رَسُول الله ﷺ وَهُوَ محرم».

ذكر ابْن حجر أَنه من زيادات القَطِيعي(٤).

---

(١) إطراف المُسْنِد المُعتلي ١/ ٢٧٤.
(٢) إطراف المُسْنِد المُعتلي ٦/ ٧٤.
(٣) إطراف المُسْنِد المُعتلي ٧/ ٧٨.
(٤) إطراف المُسْنِد المُعتلي ٩/ ٢٢٩.

وبالمقارنة فالأحاديث الأول والثاني والرابع هي من الأحاديث التي أوردها الشيخ شعيب عن زيادات القطيعي، أما الحديث الثالث وهو حديث: «إِنَّ مِمَّا أَدْرك النَّاس من كَلَام النُّبُوَّة الأولى: إِذا لم تستَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت»، فلم يرد ذكره فيها، وقد ذُكر في طبعة المكنز.

القول الثاني: أنه لا وجود لزيادات القطيعي في المسند، وهذا قول العَلامَة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابه «الذّبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد»، وقد رد فيه رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا مفحمًا على من حاول التشكيك في نسبة المسند إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَّا أَنه نفى وجود زيادات للقطيعي فيه مطلقًا، إذ إنه أخذ ثلاثة عشر حديثًا ذكر البنا المشهور بالساعاتي (ت١٣٧٨هـ) في كتابه «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني» أنها من زيادات القطيعي، وردّ الألباني عليها واحدًا واحدًا، ونفى كونها من زيادات القطيعي، وقال: ليس له زيادات في المسند خلافًا لما اشتَهَر[(١)].

وقال الشيخ دخيل بن صالح اللحيدان: «ونفيه لها مطلقًا محل تأمل، ولعلَّه ظنّها من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد، ولا سيما أن الموجود منها في المطبوع من مسند الإمام أحمد موضع واحد، قد يخفى على المستقري للمسند»[(٢)].

وفي رد الشيخ دخيل نظر، إذ إن الأحاديث التي ذكرها الشيخ الألباني غير الأحاديث التي ذكرها الشيخ شعيب والتي ذكرها الشيخ دخيل، ما عدا حديثًا واحدًا ذكره الشيخ دخيل وذكره محققو طبعة المكنز ولم يذكره الشيخ شعيب؛ قَالَ القَطِيعي: حَدثنَا الفضل بن الحُبَاب، حَدثنَا القَعْنَبي، حَدثنَا شُعْبَة، حَدثنَا مَنْصُور، عَن رِبْعي، عَن أبي مَسْعُود،

(١) انظر: الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد ص٥٠ وما بعدها.
(٢) زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد لدخيل بن صالح اللحيدان ص١٢٢.

عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِمَّا أدْرك النَّاس من كَلَام النُّبُوَّة الأولى: إِذا لم تستحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت».

فالشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ محقٌّ في نفي تلك الزيادات، والخطأ وقع من الشيخ البنا رَحِمَهُ اللَّهُ، والصواب أن الأحاديث التي ذكر أنها من زيادات القطيعي هي من زيادات عبد الله، والذي أوقعه في هذا الخطأ أن الطبعة القديمة من المسند ـ وهي التي اعتمدها الشيخ الساعاتي ـ قد سقط منها ذكر عبد الله، فصار السند هكذا: قال القطيعي حدثنا[(١)]... وكان الشيخ الساعاتي رَحِمَهُ اللَّهُ قد صرح بمنهجه في تمييز زيادات القطيعي، فقال: «وكل حديث يقال في أوله: حدثنا فلان غير عبد الله وأبيه، فهو من زوائد القطيعي، فهذه قاعدة عظيمة ينبغي أن تعرفها»[(٢)].

إلا أن ذلك لا ينفي وجود زيادات للقطيعي غير التي ذكرها البنا، إذ في المسند زيادات للقطيعي غير التي ناقشها الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

والخلاصة من هذا المبحث أن القطيعي له زيادات قليلةٌ جدًّا، لا تتجاوز سبعة أحاديث، وذكر الشيخ دخيل أنها أربعة فقط، ورجح الدكتور عامر حسن صبري أن القطيعي ليس له على زوائد في المسند غير حديث واحد وهو حديث: «إِنَّ مِمَّا أدْرك النَّاس من كَلَام النُّبُوَّة الأولى: إِذا لم تستحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْت»، وهذا ينفي زعم بعض المعاصرين أنها كثيرة، وهو قول تبين وهاؤه وسقوطه.

(١) زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل لعامر حسن صبري ص١١٨.
(٢) زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل ص١١٨.

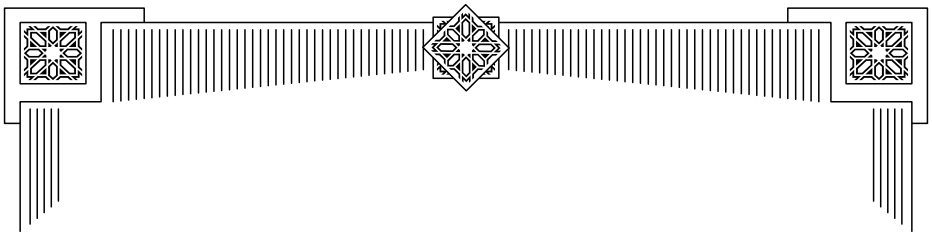

الخاتمة

في ختام هذا المدخل يتضح لنا جليًّا أن مسند أحمد أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتُقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، تزيد عن سبعمئة ألف حديث، جعله مصنفه رَحِمَهُ اللَّهُ إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأ ومستندًا، فنال اهتمامَ العلماءِ في كافَّةِ الأمصار والأعصار، وضربوا لسماعه أكبادَ الإبل، ولقي مِن حفاوتهم وعظيم اعتنائهم وحِرصهم على قراءَته أو قراءةِ جزء منه ما يقضي منه المرءُ العَجَب العُجابَ، بل إنَّ بعضهم قد حَفِظَه كلَّه.

وصل عدد أحاديثه إلى (٢٨٢٩٥) ثمان وعشرين ألفًا ومئتين وخمسة وتسعين حديثًا، وبلغ عدد مسانيده (١٣٠٦) ألفًا وثلاثمئة وستة مسندًا، أخذها من مئتين وثلاثة وثمانين شيخًا.

وغالب ما جاء في مسنده صحيح يحتج به، ولا يغُضُّ من قيمته وجود الأحاديث الضعيفة فيه، فإنَّ عددًا غير قليل منها صالحٌ للترقي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد، والضعيف فيه قليل إذا ما قورن بالصحيح الذي جاء فيه، وأما الأحاديث الموضوعة فنادرة قليلة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحمد المولى تبارك وتعالى أن وفقني لإتمام هذا المدخل، وأسأله سبحانه أن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وما أبرئ نفسي، وأقر بتقصيري، فالخطأ وارد وهو مني،

والصواب فبفضل الله ورحمته.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق رقم (١)

زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد
التي رمز لها في طبعة الرسالة بـ(●)
وعددها (٧٠٤) حديثًا

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
٢٦٧	٥٧١	٨٣٧	٩٦٥	١٠٩٢
٤١٧	٥٧٥	٨٥٥	٩٧٢	١٠٩٥
٤٢٣	٥٧٦	٨٥٨	٩٧٣	١٠٩٩
٤٢٤	٥٨١	٨٦٦	٩٧٧	١١٠٢
٤٢٦	٥٨٢	٨٦٧	٩٨٢	١١٠٣
٤٢٧	٥٨٨	٨٧١	٩٨٣	١١٠٤
٤٣٨	٥٨٩	٨٧٤	٩٨٨	١١٠٥
٤٥٤	٥٩٧	٨٧٥	٩٩٠	١١٠٦
٤٥٦	٥٩٨	٨٧٨	٩٩١	١١١١
٤٧٢	٦٠١	٨٨٩	٩٩٦	١١٣
٤٧٧	٦٠٢	٨٩٠	٩٩٨	١١١٥
٤٩٥	٦٠٥	٨٩١	١٠٠٨	١١١٦
٥٢٠	٦٠٦	٨٩٣	١٠١٣	١١١٨
٥٢١	٦٠٧	٨٩٤	١٠١٤	١١٢١
٥٢٢	٦١٣	٥٣٢	١٠١٥	١١٢٥
٥٢٣	٦١٤	٨٩٧	١٠١٦	١١٢٨
٥٢٤	٦٦٥	٩٠٣	١٠٣٠	١١٢٩
٥٢٥	٦٩٥	٩٠٤	١٠٣١	١١٣٠
٥٢٦	٦٩٦	٩٠٨	١٠٣٢	١١٣١

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
٥٢٧	٦٩٨	٩٠٩	١٠٤١	١١٣٦
٥٢٨	٧٠٣	٩١٠	١٠٤٤	١١٣٧
٥٢٩	٧٠٦	٩١٧	١٠٤٦	١١٣٨
٥٣٠	٧٨٤	٩١٨	١٠٤٧	١١٤٢
٥٣١	٧٩٠	٩١٩	١٠٥١	١١٤٣
٥٣٥	٧٩٣	٩٢٢	١٠٥٢	١١٥٥
٥٣٣	٧٩٧	٩٢٦	١٠٥٥	١١٥٦
٥٣٥	٧٩٨	٩٢٨	١٠٥٩	١١٦٤
٥٣٦	٨٠٨	٩٣٤	١٠٦٠	١١٦٥
٥٣٧	٨٠٩	٩٣٨	١٠٦٩	١١٦٦
٥٣٩	٨١٠	٩٣٩	١٠٧٠	١١٧٠
٥٤١	٨١١	٩٤٤	١٠٧١	١١٧٦
٥٤٢	٨١٢	٩٤٥	١٠٧٤	١١٧٩
٥٤٦	٨٢٣	٩٤٦	١٠٧٥	١١٨٧
٥٤٨	٨٢٩	٩٤٧	١٠٨٠	١١٨٨
٥٥٢	٨٣٠	٩٥٠	١٠٨١	١١٨٩
٥٥٣	٨٣١	٩٥١	١٠٨٢	١١٩٧
٥٥٤	٨٣٢	٩٥٢	١٠٨٣	١١٩٨
٥٥٥	٨٣٣	٩٥٨	١٠٨٧	١١٩٩
٥٥٧	٨٣٤	٩٦١	١٠٨٨	١٢٠٢
٥٦٤	٨٣٦	١٥٥٦٦	١٦٦٧٤	١٢٣٢
١٣١١	٦٥٩٥	١٥٥٦٧	١٦٦٧٥	١٢٣٣
١٣١٣	٥٨٦٣	١٥٥٦٨	١٦٦٧٦	١٢٣٤
١٣١٩	٥٨٧٠	١٥٥٧٢	١٦٦٧٧	١٢٤٠
١٣٢٠	٥٨٨١	١٥٩٦٦	١٦٦٧٨	١٢٤١
١٣٢٢	٦٨٨٥	١٥٩٧١	١٦٦٧٩	١٢٤٢
١٢٢٣	٦٨٨٦	١٦٠٢٠	١٦٦٨٢	١٢٤٧
١٣٢٩	٧٠٠٩	١٦٠٢١	١٦٦٨٣	١٢٤٨
١٣٣٠	٧١٠٠	١٦٠٢٢	١٦٦٨٤	١٢٤٩

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
١٣٣١	٧١١	١٦٠٢٣	١٦٦٨٥	١٢٥٢
١٣٣٣	٧١١٢	١٦٠٢٤	١٦٦٨٦	١٢٥٣
١٣٣٥	٧١١٣	١٦٠٢٥	١٦٦٨٧	١٢٥٤
١٣٣٧	٧١١٤	١٢٠٢٦	١٦٦٨٨	١٢٦٠
١٣٣٨	٧١١٥	١٦٠٢٧	١٦٦٨٩	١٢٦١
١٣٣٩	٧١١٦	١٦٢٠٦	١٦٦٩٠	١٢٦٢
١٣٤٣	٧١١٨	١٦٢٨٢	١٦٦٩١	١٢٦٥
١٣٤٤	٧٤٣١	١٦٦٣٠	١٦٦٩٢	١٢٦٦
١٣٤٥	٨٢٨٥	١٦٦٣١	١٦٦٩٣	١٢٦٧
١٣٥٠	١١٠٢٠	١٦٦٣٢	١٦٦٩٤	١٢٦٨
١٣٥١	١٢٠٢٩	١٦٦٣٣	١٦٦٩٦	١٢٦٩
١٣٥٢	١٢١٥٨	١٦٦٣٤	١٦٦٩٧	١٢٧٠
١٣٥٣	١٢٤٥٥	١٦٦٣٥	١٦٦٩٨	١٢٧١
١٣٥٤	١٣٩٥٤	١٦٦٥٢	١٦٧٠١	١٢٧٨
١٣٦٠	١٣٩٥٧	١٦٦٥٣	١٦٧٠٢	١٢٧٩
١٣٦٦	١٣٩٥٨	١٦٦٥٤	١٦٧٠٣	١٢٨٠
١٣٧٢	٧١١٠	١٦٦٥٥	١٦٧٠٤	١٢٨١
١٣٧٦	١٣٩٦١	١٦٦٥٦	١٦٧٠٥	١٢٨٢
١٣٧٧	١٣٩٦٣	١٦٦٥٧	١٦٧٠٦	١٢٨٣
١٣٧٨	١٣٩٦٤	١٦٦٥٨	١٦٧٠٧	١٢٨٤
١٣٨٠	١٣٩٦٥	١٦٦٥٩	١٦٧٠٨	١٢٨٦
١٥٣٤	١٣٩٦٦	١٦٦٦٠	١٦٧٠٩	١٣٧٩
١٥٣٩	١٣٩٦٧	١٦٦٦١	١٦٧١٠	١٧٤٩٩
٢٠٨٨٦	٢٠٩٣٩	٢١١٣٣	١٦٧١١	١٧٥٠٠
٢٠٨٨٧	٢٠٩٤٠	٢١١٣٤	١٦٧١٢	١٧٧٢٧
٢٠٨٨٨	٢٠٩٤١	٢١١٣٥	١٦٧١٣	١٨١٤٣
٢٠٨٩٠	٢٠٩٤٢	٢١١٣٨	١٦٧١٤	١٨٤٢٠
٢٠٨٩١	٢١١٢١	٢١١٣٩	١٦٧١٥	٢٠٧٢٥
٢٠٩٣٥	٢١١٢٨	٢١٢١٠	٢١٢٥٣	٢٠٨٨٢

رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث	رقم الحديث
٢٠٩٣٨	٢١١٢٩	٢١٢١٦	٢١٢٥٤	٢٠٨٨٣
٢٠٩٣٦	٢١١٣٠	٢١٢١٧	٢١٢٥٥	٢٠٨٨٤
٢٠٩٣٧	٢١١٣١	٢١٢١٨	٢١٢٥٦	٢١٢٦٧
٢١٢٨٧	٢١٩٧٦	٢٢٦٦١	٢٢٧٨٩	٢١٢٥٧
٢١٢٨٨	٢١٩٧٧	٢٢٦٦٢	٢٢٧٨٩	٢١٢٦٠
٢١٥٢٦	٢١٩٧٨	٢٢٦٦٣	٢٢٧٩٠	٢١٢٦٣
٢١٥٥٩	٢١٩٨٣	٢٢٦٦٤	٢٢٧٩١	٢١٢٦٨
٢١٥٦٠	٢١٩٨٤	٢٢٦٦٥	٢٢٧٩٢	٢١٢٧٠
٢١٥٧٥	٢١٩٨٥	٢٢٧٧٦	٢٢٧٩٤	٢١٢٧١
٢١٨٠٥	٢٢٠٩٧	٢٢٧٧٧	٢٢٧٩٥	٢١٢٧٢
٢١٩٦٨	٢٢١٣٩	٢٢٧٧٨	٢٦٠٦٤	٢١٢٧٣
٢١٩٦٩	٢٢١٤٢	٢٢٧٧٩	٢٦٠٧٤	٢١٢٧٤
٢١٩٧٠	٢٢١٤٣	٢٢٧٨٠	٢٦١٥٠	٢١٢٧٦
٢١٩٧١	٢٢١٨٢	٢٢٧٨١	٢٦٢٢٥	٢١٢٨٠
٢١٩٧٢	٢٢٢٧١	٢٢٧٨٢	٢٧٤٠١	٢١٢٨٤
٢١٩٧٣	٢٢٢٩٥	٢٢٧٨٣	٢٧٥٦٦	٢١٢٨٥
٢١٩٧٤	٢٢٣٤٥	٢٢٧٨٤	٢٧٦١٦	٢١٢٨٦
٢١٩٧٥	٢٢٥٣١	٢٢٧٨٥	٢٧٦٢٧	٢٢٥٤٨
٢٢٧٨٨	٢٢٥٤٧	٢٢٧٨٦		

ملحق رقم (٢)

ما رواه عبد الله عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره ورمز له في طبعة الرسالة بـ (*) وعددها: (١٤١) حديثًا

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥١٨	ضعيف	٢٣٢٥	صحيح	١١٧٣٣	صحيح
١٨٠٧٧	صحيح	٢٢٤٧٧	ضعيف	٥٥٦	حسن
٢٣٢٧	صحيح	١١٧٣٤	صحيح	١٨٢٦١	صحيح
٢٢٥٠١	صحيح	٦٩٧	حسن	٢٣٢٨	حسن
١١٧٥٤	صحيح	١٨٤٦٣	صحيح	٢٢٧٥٥	صحيح
٨٢٨	ضعيف	٢٣٢٩	صحيح	١١٧٥٥	صحيح
١٨٦١٨	صحيح	٢٣٠٢٧	صحيح	٩٤٢	صحيح
٢٣٣٢	صحيح	١١٧٥٦	صحيح	١٨٦١٩	ضعيف
٢٣٢٣٨	ضعيف	١١٤٠	حسن	٢٥٠٩	صحيح
١١٧٥٧	ضعيف	١٨٦٢٠	ضعيف	٢٣٢٩٣	صحيح
١١٤٨	صحيح	٣٧٨٤	صحيح	١١٧٥٨	ضعيف
١٨٦٢١	صحيح	٢٣٣٥٤	صحيح	١٢٠٨	صحيح
٣٧٩٠	حسن	١١٧٥٩	صحيح	١٩٠١٤	حسن
٢٣٧٠٤	صحيح	١٢٨٥	حسن	٣٨٣٠	صحيح
١١٧٦٠	حسن	١٩٦٩٢	صحيح	٢٤٤٠٤	صحيح
١٣١٨	حسن	٤٩١٢	ضعيف جدًّا	١٢٤٧٢	صحيح
٢٠٤٤٠	حسن	٢٤٤٠٥	حسن	١٦٦٥	صحيح
٥٨٧٤	صحيح	١٢٤٨٧	صحيح	٢٠٦٣٠	حسن

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٢٤٤٠٦	صحيح	١٨١٥	صحيح	٥٨٧٥	صحيح
١٤١٦٦	صحيح	٢٠٨٢٩	حسن	٢٤٤١٨	صحيح
٢٣١٠	صحيح	٥٨٧٧	ضعيف جدًّا	١٤٣٢٤	ضعيف
٢٠٨٣٠	صحيح	٢٤٦١٩	صحيح	٢٣١١	حسن
٥٨٧٨	ضعيف	١٤٣٢٥	صحيح	٢٠٨٣٢٠	ضعيف جدًّا
٢٤٦٢٠	حسن	٢٣١٢	حسن	٥٨٧٩	صحيح
١٤٧٠٢	صحيح	٢١١٦٧	صحيح	٢٤٦٢١	صحيح
٢٣١٣	حسن	٦٩٠٧	صحيح	١٤٧٠٧	صحيح
٢١١٧٠	صحيح	٢٤٩٧٧	صحيح	٢٣١٤	ضعيف
٧٠٧٤	صحيح	١٥٥٤٩	ضعيف	٢١٢٢٣	صحيح
٢٦٨٠٠	صحيح	٢٣١٥	ضعيف	٧١١٧	صحيح
١٥٦٠٥	صحيح	٢١٢٦٢	صحيح	٢٦٨٧٦	ضعيف
٢٣١٦	حسن	٨٠١٧	صحيح	١٥٩٥٠	حسن
٢١٢٧٧	صحيح	٢٧٠٨٠	ضعيف	٢٣١٧	ضعيف
٩٤٣٩	ضعيف	١٦٠٠٥	صحيح	٢١٢٧٨	صحيح
٢٧٤٨٦	ضعيف	٢٣١٨	صحيح	٩٤٥٣	صحيح
١٦٠٦٣	صحيح	٢١٢٨١	صحيح	٢٧٤٨٧	صحيح
٢٣١٩	ضعيف	٩٤٦١	صحيح	١٦١٣٠	حسن
٢١٣٨٢	ضعيف	٢٧٤٨٨	ضعيف	٢٣٢٠	حسن
٩٥٤٠	صحيح	١٦٣٢٥	حسن	٢١٥١٧	صحيح
٢٧٤٨٩	صحيح	٢٣٢١	صحيح	١٠٤٦٣	صحيح
١٦٦٥١	ضعيف	٢١٥٧٠	صحيح	٢٧٤٩٠	ضعيف
٢٣٢٢	حسن	١١٠٥٣	صحيح	١٧٤٣١	صحيح
٢١٦٨٠	صحيح	٢٧٦٢٩	ضعيف	٢٣٢٣	حسن
١١١٢٤	صحيح	١٧٥٥٧	ضعيف	٢١٧٧١	ضعيف
٢٠٨٣١	صحيح	٢٣٢٤	ضعيف	١١٢٢٩	حسن

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
١٧٧٠٥	صحيح	٢١٨٨٩	صحيح	٢٢٢٤٨	صحيح
١٧٩٨٠	صحيح	١٧٨٥٦	صحيح	١٧٧٠٦	صحيح
٢٢٠٤٤	ضعيف	٢٢٠٩٥	صحيح	١٧٧١١	صحيح

ملحق رقم (٣)

وجادات عبد الله
ورمز لها في طبعة الرسالة بـ (○) وعددها: (٧٣) حديثًا

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥١٩	ضعيف جدًّا	٥٩٥٨	صحيح	٢٦٨٧٦	ضعيف
٧٧٧	ضعيف	١٠٤٥٢	صحيح	٢٦٩١١	ضعيف
٩٩٧	ضعيف	١١٧٥٢	ضعيف	٢٦٩٧٤	صحيح
١٦٨٩	ضعيف	١٤٣٢٤	ضعيف	٢٧٢٩٦	صحيح
٢٢٣٣	صحيح	١٤٣٢٥	ضعيف	١٥٣٨٦	ضعيف
٢٢٣٤	ضعيف	١٤٣٣٥	صحيح	١٥٨٥٤	ضعيف
٢٥٧١	ضعيف	١٥٣٢٠	صحيح	١٦٣٧٨	ضعيف
٢٥٧٢	ضعيف	٥٠٦٩	صحيح	١٨١٤٢	صحيح
٢٥٧٥	صحيح	٥٠٧٠	صحيح	١٨١٤٤	صحيح
٢٥٧٦	ضعيف	٥٠٧١	صحيح	١٩٤١١	ضعيف
٥٠٥٥	صحيح	٥٠٧٢	صحيح	٢٠١١٨	صحيح
٥٠٥٦	صحيح	٥٠٧٣	صحيح	٢٠٥٠٤	حسن
٥٠٥٧	صحيح	٥٠٧٤	صحيح	٢٠٥٠٥	حسن
٥٠٥٨	صحيح	٥٠٧٥	صحيح	٢٠٥٠٦	صحيح
٥٠٥٩	صحيح	٥٠٧٦	صحيح	٢٠٥٠٧	صحيح
٥٠٦٠	صحيح	٥٠٧٧	صحيح	٢٠٥٠٩	صحيح
٥٠٦١	صحيح	٥٠٧٨	صحيح	٢٠٥١٠	صحيح

رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث	رقم الحديث	درجة الحديث
٥٠٦٢	صحيح	٥٠٧٩	صحيح	٢٠٥١١	صحيح
٥٠٦٣	صحيح	٢٥٥٦١	صحيح	٢٠٥١٢	صحيح
٥٠٦٤	صحيح	٢٦٤٠٥	صحيح	٢١٥١١	حسن
٥٠٦٥	صحيح	٢٦٤٠٦	صحيح	٢٢١٥٧	صحيح
٥٠٦٦	صحيح	٢٦٤٠٧	صحيح	٢٢٣٢٠	صحيح
٥٠٦٧	ضعيف	٢٦٤٠٨	صحيح	٢٢٣٢١	حسن
٥٠٦٨	صحيح	٢٦٤٠٩	صحيح	٢٤٥٠٩	صحيح
٢٦٤١٠	صحيح				

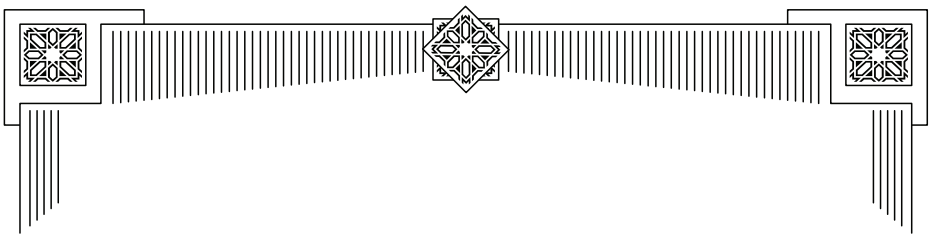

فهرس الموضوعات

قالوا في الإمام أحمد بن حنبل ٥
وقالوا في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٧
مقدمة المؤلف وخطة المدخل ٩
الباب الأول: حياةُ الإمام أحمد بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ١٣
الفصل الأول: سيرةُ الإمام أحمد بنِ حنبل الشخصية ١٥
المبحث الأول: اسمُه، ومولدُه ١٧
المبحث الثاني: صفاتُه، وهيبتُه ١٩
المبحث الثالث: مالُه ومعاشُه ٢١
المبحث الرابع: أولادُه ٢٢
المبحث الخامس: مرضُه ٢٤
المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ ٢٦
الفصل الثاني: شخصيَّةُ الإمام أحمد العلمية: ٢٩
المبحث الأول: طلبُه للعلم، ورِحلاتُه ٣١
المبحث الثاني: حفظُه وغزارةُ فهمِه ٣٥
المبحث الثالث: تصدُّرُه للفتوى والتحديث ٣٦
المبحث الرابع: شيوخُه وتلاميذُه ٣٨
المبحث الخامس: مصنَّفاتُه ٤٢
المبحث السادس: ثناءُ العلماء عليه ٤٦

المبحث السابع: عقيدتُه ٤٨
المبحث الثامن: تمسُّكه بالسُّنَّة والأثر، وتعظيمه لأهلها، وموقفه من أهل البدع ٥٦
المبحث التاسع: محنةُ الإمام أحمد في القول بخلق القرآن الكريم ٦٠
الباب الثاني: مسندُ الإمام أحمد بنِ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ٦٧
الفصل الأول: التعريف بمسند الإمام أحمد بن حنبل ٦٩
المبحث الأول: المسانيدُ، معناها ونشأتُها، وأهمُّ الكتب فيها ٧١
المبحث الثاني: عددُ أحاديث المسند، وعددُ الصحابة الذين خرَّج عنهم الإمام أحمد في المسند، وعدد شيوخه في المسند ٧٥
المبحث الثالث: طبعاتُ الكتاب ٧٩
المبحث الرابع: الأعمالُ العلميَّةُ حول المسند ٨١
المطلب الأول: إقبال العلماء على المسند سماعًا وقراءةً وحفظًا ٨١
المطلب الثاني: عناية العلماء بالمسند ٨٣
١ ـ ترتيبه وتقريبه وتسهيله على طلاب العلم ٨٣
٢ ـ رجال المسند ٨٥
٣ ـ إفراد زوائده ٨٥
٤ ـ خصائصه وختمه والدفاع عن بعض حديثه ٨٦
٥ ـ إعراب ما يشكل من ألفاظه ٨٦
٦ ـ مختصراته والانتقاء منه وتجريد ثلاثياته ٨٦
٧ ـ الشروح ٨٧
المبحث الخامس: روايةُ المسند ٨٩
الفصل الثاني: منهجُ الإمام أحمد في مسنده ٩٣
تمهيد ٩٥
المبحث الأول: طريقة الإمام أحمد في تصنيف وترتيب المسند ٩٦
المبحث الثاني: شرط الإمام أحمد في الرواية عن شيوخه ٩٩
المبحث الثالث: درجة أحاديث المسند ١٠٤

المبحث الرابع: الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد ١٠٨
المبحث الخامس: زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل على المسند ١٢٦
المبحث السادس: زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٣٠
خاتمة وخلاصة ١٣٧
ملحق رقم (١): زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد التي رمز لها في طبعة الرسالة بـ (●) ١٣٩
ملحق رقم (٢): ما رواه عبد الله عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره، ورمز له في طبعة الرسالة بـ (*) ١٤٣
ملحق رقم (٣): وجادات عبد الله، ورمز لها في طبعة الرسالة بـ (❍) .. ١٤٦
فهرس الموضوعات ١٤٨